المملكة الأردنية الهاشمية

دائـــرة الـــشـــؤون الفـلـســطـيـنـيـــة

تـطـورات الـقـضـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة

الـتـقـريـر الـشـهـري

العدد السادس، حزيران ٢٠٢٣.

إعداد مديرية الدراسات والإعلام

الـفـــهـــرس	الصـفحـة
كلمـــة العـــــدد: مضاعفة الولايات المتحدة دعمها للأونروا يغضب إسرائيل	٢
موجز تنفيـــذي	٣
أولا: تطورات عملية السلام	
أ- الموقف الأردني	٥
ب- الموقف الفلسطيني	٦
ت- الموقف العربي	١١
ث- الموقف الدولي	١٤
ج- الموقف الاسرائيلي	١٦
ح- الموقف الأمريكي	١٩
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى	٢١
ب- الأسرى والمعتقلون	٢١
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية	٢٢
ث- انتهاكات ضد المقدسات	٢٢
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٢٢
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية	٢٢
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	٢٤
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية	٢٤
ذ- انتهاكات المستوطنين	٢٤
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- الكنيست الإسرائيلي يكثف سن قوانين العنصرية والاستيطان واتهام حكومة نتنياهو بإهمال الأوضاع الاقتصادية المتردية.	٢٥
ب- القومي الإسرائيلي: الحكومة الإسرائيلية تزعزع الوضع الراهن في الضفة.. تداعيات خطيرة	٢٨

كلمة العدد

مضاعفة الولايات المتحدة دعمها للأونروا يغضب إسرائيل

عبرت دولة الاحتلال عن غضبها من تحويل الولايات المتحدة مبلغ ٢٢٣ مليون دولار إلى وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين -الأونروا، زاعمة أن هذا الدعم يأتي رغم التحريض ضد الاحتلال في مدارس الأونروا.

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن ميزانية الدعم الأمريكية للأونروا ستبلغ ٢٢٣ مليون دولار هذا العام، بما يزيد بمقدار ١٦ مليون دولار عن ٢٠٢٢، ما يؤسس فعليا لمكانة واشنطن كأكبر مانح للأونروا، بعد أن أوقفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تمويل الوكالة، في حين أنه منذ بداية ولاية الرئيس الحالي جو بايدن حولت الولايات المتحدة لها قرابة مليار دولار.

وذكر دانيال أديلسون، مراسل صحيفة" يديعوت أحرونوت "في نيويورك، بأن "الإعلان الأمريكي عن الدعم غير المسبوق للأونروا يأتي رغم تصريحات مساعدة وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف ضد المنظمة الأممية، في حديثها مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، حين قالت إن وزير الخارجية على علم بالتقارير المستمرة عن التحريض على العنف في مدارس الأونروا".

وزعم أن "دعم الأونروا من الولايات المتحدة بهذه الطريقة يأتي عقب صدور تقرير مشترك عن منظمة UN Watch ومعهد البحوث والسياسات IMPACT-se ، الذي يبحث ويحلل محتوى الكتب المدرسية في جميع أنحاء العالم، ووجد أن معلمي ومدارس الأونروا يدعون بانتظام لقتل اليهود، كما تقوم نفس المؤسسات التعليمية بإنشاء مواد تعليمية تمجد المقاومة، وتشيطن الإسرائيليين، وتحرّض على معاداة السامية، ويتم تشجيع أطفال هذه المدارس للتضحية بدمائهم، وتحرير القدس"، وأشار إلى أنه "كجزء من التدريبات النحوية، وتمارين الإملاء لتعلم اللغة العربية، فإن مفرداتها تحتوي على جمل حول "المجاهدين" ضد "المحتل"، والالتزام بـ"تحرير" فلسطين."

وختم بالقول إنه "كجزء من المنهج الدراسي الخاص بمدارس الأونروا، يتم توجيه الطلاب الفلسطينيين لتسمية المدن داخل فلسطين المحتلة بأنها مدن عربية، فيما تشجع الكتب المدرسية نظريات المؤامرة ضد إسرائيل المسماة "الاحتلال الصهيوني"، الذي ينتهج سياسة رسمية تتمثل في محو الهوية الفلسطينية، وسرقة وتزوير التراث الفلسطيني، ومحو التراث الحضاري للقدس."

يتجاهل التحريض الإسرائيلي على الأونروا ومدرسيها ومناهجها في حقيقته بأن الدعوات لمقاومة الاحتلال تنسجم مع المبادئ الدولية وشرائع الأمم المتحدة، التي أكدت ضرورة إزالته من الأراضي الفلسطينية، فضلا عن كون التحريض الإسرائيلي على المعلمين الفلسطينيين يعدّ إمعانا بمحاربة حرية التعبير عن الرأي، ومحاولة حجب الحقيقة.

في الوقت ذاته، فإن الأمم المتحدة مطالبة بألا تستجيب لدعوات الاحتلال التحريضية ضد المعلمين الفلسطينيين والأونروا بشكل عام، لأن هذه المنظمة الدولية أقيمت بالأساس لرعاية شؤون اللاجئين الذين شردهم الاحتلال، وهجّرهم عن أراضيهم، ما يجعله لا يمتلك الحق والصلاحية لمحاربة الأونروا، بل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وحينها تنتهي المشكلة.

- **موجز تنفيذي: -**

أبرز التقرير الشهري لشهر حزيران ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على أهمية تكثيف جهود الدفع نحو التهدئة وخفض التصعيد بالأراضي الفلسطينية وإيقاف أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها زعزعة الاستقرار وتقويض فرص تحقيق السلام، مشددا جلالته على ضرورة العمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأكيد جلالته على أن الأردن مستمر بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ورفض جلالته لأية محاولات تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر حزيران٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **استشهاد (٢٢) فلسطينيا {٢١ من الضفة و١ من قطاع غزة} ومن بين الشهداء: ٥أطفال منهم طفلة، ٢ من المسنين، فيما بلغ عدد الجرحى خلال هذا الشهر (٢٤٤) فلسطينيا.**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال بلغت بمجملها (٤٥٨)؛ {٤٥٢ بمحافظات الضفة، ٦ بقطاع غزة) سجلت مدينة نابلس أعلى عدد من الاعتقالات بواقع ٨٩ حادثة اعتقال.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٧٠٥) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين).**

- **تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، إذ أشارت معطيات " محافظة القدس" إلى تصاعد اقتحامات المستوطنين خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣، مسجلة اقتحام (٢٦,٢٧٦) مستوطنًا و (٤٨٢,٣٩٢) تحت مسمى "سياحة "باحات المسجد الأقصى المُبارك خلال الامر الواقع الذي فرضه قوات الاحتلال بما يعرف بالفترتين الصباحية والمسائية بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها طقوسًا تلمودية من بينها السجود الملحمي وحاولوا إدخال القرابين عدة مرات خلال أيام ما يُسمى بعيد الفصح اليهودي وكان أعلاها في شهر أيار.**

- **واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث تم تسجيل (٢٢) عملية هدم خلال حزيران ٢٠٢٣، تمت أغلبها بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات مالية باهظة.**

- **إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.**

- **ارتفاع اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر حزيران ٢٠٢٣ (١٨٤) اعتداء شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين، إلى جانب (١٣) حادثة مصادرة ممتلكات.**

وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي تناول التقرير تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر تقرير نشره " مركز مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" يتناول فيه تكثيف الائتلاف الإسرائيلي الحاكم من تشريع قوانين التمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل، وتلك التي تخدم الاستيطان وتدعم سياسات الاستبداد ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ويرتكز الائتلاف على أغلبية مطلقة، ولكنه في هذه القوانين يلقى دعما من نواب وكتل في المعارضة. وفي المقابل، تتزايد الاتهامات لحكومة بنيامين نتنياهو بأنها تهمل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، التي تغوص أكثر في التضخم المالي، مع مؤشرات تراجع النمو وحتى اقترابه لحالة الركود، وبالتالي تراجع مداخيل خزينة الضريبة، ما سيقود إلى تقليص قريب في الموازنة العامة، وأكبر مما كان مخططا.

هذا الى جانب ترجمة لتقرير آخر نشرها "مركز أطلس للدراسات والبحوث"، عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي القريب من صناع القرار في إسرائيل، يحلل الأوضاع الراهنة في الضفة بما يشمل تزعزع الأوضاع فيها وما لذلك من تداعيات وصفها بالخطيرة، إذ تضمن التقرير مناقشة اضعاف قيادة المنطقة الوسطى، وعلى رأسها نقل صلاحيات الادارة المدنية واخضاع حرس الحدود لوزير الامن الوطني، إذ تختلف قيادة المنطقة الوسطى عن القيادات الاخرى للجيش الإسرائيلي بكونها مستقلة ولديها مجمل القدرات والصلاحيات للعمل في منطقة معينة مليئة بالسكان، من أجل الحفاظ على القانون والنظام وتوفير الأمن للسكان ولمن يمرون في هذه المنطقة.

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين "حفظه الله ورعاه"، التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة تكثيف الجهود للتوصل الى سلام عادل وشامل على أساس حل الدولتين بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعلى أهمية العمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف لإعادة تحريك عملية السلام على أساس حل الدولتين ، والعمل على خفض التصعيد بالأراضي الفلسطينية وإيقاف أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها زعزعة الاستقرار وتقويض فرص تحقيق السلام ودعم الاشقاء الفلسطينيين في نيل حقوقهم العادلة والمشروعة.

وتأكيد جلالته على أن الأردن مستمر في بذل كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

ووفق ما أنف ذكره، أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، خلال لقائه يوم الأحد ٦/٢٥، في قصر الحسينية بعمان، مساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى باربرا أ. ليف، على أهمية تكثيف جهود الدفع نحو التهدئة وخفض التصعيد بالأراضي الفلسطينية وإيقاف أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها زعزعة الاستقرار وتقويض فرص تحقيق السلام، مُشددا جلالته على ضرورة العمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي سياق زيارة جلالته الرسمية لإسبانيا، جرى التأكيد خلال مباحثات ثنائية جمعت جلالته مع ورئيس حكومة إسبانيا بيدرو سانشيز، في مدريد، يوم الاثنين ٦/١٩، على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأصدر الجانبان بيانًا مشتركًا حول هذه الزيارة الرسمية، أقرت فيه إسبانيا بدور الأردن المهم في استقرار الشرق الأوسط والحاجة إلى الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس واحترامه، وتؤكد الدور المحوري للوصاية الهاشمية.

وفي ذات السياق، اتفق الأردن وإسبانيا على مواصلة تنسيق الجهود للحفاظ على حل الدولتين كحل وحيد للسلام العادل والدائم. وأكد الجانبان ضرورة وقف كل الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، في إطار التشديد على أهمية دعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) واتخاذ إجراءات لضمان توفير التمويل الكافي لها.

وبدوره أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، خلال استقباله مساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف. يوم السبت ٦/٢٤، أهمية الدور القيادي للولايات المتحدة في جهود وقف التدهور الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحقيق التهدئة خطوةً نحو إيجاد أفق سياسي حقيقي لحل الصراع على أساس حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة، مشددا الصفدي على ضرورة وقف جميع الإجراءات اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين، وضرورة تنفيذ التزامات اجتماعي العقبة وشرم الشيخ.

كما دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، التصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآخرها العدوان على مدينة جنين، يوم الاثنين ٦/١٩، محذرةً من استمرار دوامة العنف التي سيدفع الجميع ثمنها، مشدّدة على ضرورة وقف الاقتحامات المستمرة للمدن الفلسطينية، وحمايتها من الاعتداءات المتكررة عليها، ووقف التصعيد الذي يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، مؤكدا موقف الأردن الرافض لهذه الاعتداءات والإجراءات الأحادية التي تقوض مساعي خفض التصعيد، مشددا على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكلٍ فوري وفاعل لوقف هذا العدوان، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.

فيما دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين يوم الاحد٦/١٨، قرار الحكومة الإسرائيلية الذي يُسرع من إجراءات بناء المستوطنات وتوسيعها تمهيداً لطرح عطاءات بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، مؤكدة أن التوسع الاستيطاني وتهجير السكان من منازلهم خرق صارخ وانتهاك جسيم للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، ودعت المجتمع الدولي للتحرك الفوري لوقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية، مشيرة إلى أن الممارسات التي تقوم بها إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، من بناء للمستوطنات وتوسيعها، ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين، هي ممارسات لا شرعية ولاقانونية ومرفوضة ومدانة، وتمثل انتهاكا خطيراً للقانون الدولي الإنساني، وتقويضاً لأسس السلام، وفرص حل الدولتين.

ب- الموقف الفلسطيني: -

أطلع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال زيارة أجراها للصين يوم ٦/١٤، نظيره الصيني، شي جين بينغ، على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة بحق الشعب الفلسطيني والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، والمتمثلة بتكثيف الاستيطان وعمليات القتل اليومية، واستباحة المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس، والتنكر للاتفاقات الموقعة، وقرصنة أموال الضرائب الفلسطينية. بالإضافة للجهود المبذولة سياسيا ودبلوماسيا لحشد الدعم الدولي، لتوجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وإصدار رأي استشاري وفتوى من محكمة العدل الدولية، حول قانونية وشكل وأهلية النظام الذي أقامته إسرائيل، دولة الاحتلال والأبرتهايد، على أرض فلسطين.

كما أطلع عباس خلال إقامته في العاصمة بكين، يوم الخميس ٦/١٥، مجلس السفراء العرب لدى جمهورية الصين الشعبية، على آخر التطورات والمستجدات في المنطقة وما تمر به القضية الفلسطينية، والجهود المبذولة سياسيا ودبلوماسيا لحشد الدعم الدولي، والحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وجدد الرئيس عباس لدى استقباله مجلس السفراء العرب لدى الصين، دعوته للدول العربية إلى تقديم مرافعاتها المكتوبة أمام محكمة العدل الدولية، لإصدار رأيها الاستشاري، وفتواها، حول قانونية وشكل وأهلية النظام الذي أقامته إسرائيل، دولة الاحتلال والأبرتهايد، على أرض فلسطين.

واستعرض الأوضاع الصعبة في فلسطين، في ظل استمرار الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، والمتمثلة في تكثيف الاستيطان وعمليات القتل اليومية، واستباحة المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس، والتنكر للاتفاقات الموقعة، وقرصنة أموال الضرائب الفلسطينية.

وتطرق الرئيس عباس إلى الجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، على أساس الالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والالتزام بالشرعية الدولية، الأمر الذي سيفتح المجال أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم جميع الفصائل الفلسطينية.

من جانبه طالب رئيس الوزراء محمد اشتية خلال استقباله نائب رئيس المفوضية الأوروبية مارغريتيس شيناس، يوم الإثنين ٦/١٢، في مكتبه بمدينة رام الله، الاتحاد الأوروبي بلعب دور فعال، من خلال الضغط على إسرائيل للالتزام بالاتفاقيات الموقعة معها ووقف الإجراءات الأحادية كافة في الأراضي الفلسطينية، مشددا على أهمية العمل لخلق

حراك دولي لإعادة إحياء مبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، موضحا بأن "إسرائيل تعمل على فرض إجراءات لتدمير حل الدولتين، من خلال الاقتحامات اليومية للمناطق الفلسطينية والتي تشكل عملية إعادة احتلال للضفة الغربية، وعمليات القتل والاعتقال، والاستيلاء على الأراضي لصالح التوسع الاستيطاني، وإعادة الاستيطان في عدد من المستوطنات المخلاة شمال الضفة الغربية، الأمر الذي سيؤدي إلى الانزلاق نحو الدولة الواحدة ذات نظام فصل عنصري بالواقع والقوانين والتشريعات".

إلى جانب الحرب على الجغرافيا الفلسطينية والأموال والرواية، تشن إسرائيل حربا دينية على المقدسات الإسلامية والمسيحية خاصة في القدس، والعمل على تهويدها، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، الأمر الذي سيؤدي إلى إشعال حرب دينية."

وحث رئيس الوزراء خلال استقباله ممثلي الاتحاد الأوروبي في مكتبه برام الله، استكمالا للحوار الفلسطيني الأوروبي الذي تم إطلاقه منذ أشهر في بروكسل يوم الخميس ٦/٢٢، على زيارة القرى التي تعرضت لهجمات إرهابية من المستوطنين والتي كان آخرها ترمسعيا واللبن وسنجل وعوريف، للاطلاع عن كثب على الأضرار والدمار الذي أوقعته الهجمات، وحث عواصمهم على اتخاذ إجراءات جدية لرفض الاستيطان والاعتداءات على الفلسطينيين.

وحمّل اشتية الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن فتح المجال للمستوطنين للعربدة تحت حماية وعيون جيش الاحتلال، معتبرا أنها تدفع بالأمور إلى حد الانفجار على الأرض، مشددا على "إن وسم بضائع المستوطنات لم يعد كافيا، بل هناك حاجة لمقاطعة المستوطنات بمختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأكاديمية"، داعيا "لاستحداث قائمة سوداء بأسماء المستوطنين المدانين بأعمال إرهاب ضد الفلسطينيين، واتخاذ إجراءات لمنع المستوطنين من حملة الجنسيات الأوروبية من الإقامة المستوطنات غير الشرعية وغير القانونية"، داعيا اشتية دول أوروبا إلى الاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، لحماية حل الدولتين الذي تدمره إسرائيل بإجراءاتها بشكل ممنهج.

كما أعرب وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، خلال لقائه نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، على هامش الاجتماع الوزاري الثاني بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول جزر الباسيفيك الصغيرة النامية، يوم الاثنين ٦/١٢، الذي تستضيفه المملكة العربية السعودية. عن دعم دولة فلسطين لترشح المملكة العربية السعودية لاستضافة "معرض اكسبو ٢٠٣٠ في مدينة الرياض" والاستعداد الفلسطيني الكامل لتقديم كل ما هو ممكن للفوز بهذا الترشح.

وبدوره، أعرب وزير الخارجية السعودي عن شكر وتقدير المملكة لدعم دولة فلسطين لترشحها، كما ناقش الجانبان آخر المستجدات والتطورات السياسية في أرض دولة فلسطين المحتلة، وإمعان الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكاته وجرائمه ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وغيرها من السياسات الاستعمارية من خلال التهجير القسري، وهدم المنازل والاستيلاء على الممتلكات في مدينة القدس، والاستيلاء على الأراضي في مختلف مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوسيع المستوطنات، الذي يؤدي إلى إنهاء حل الدولتين، بالإضافة لسلسلة القوانين الاستعمارية العنصرية التي تعمل الكنيست الإسرائيلية على إقرارها، كونها تنتهك الوضع التاريخي والسياسي والقانوني والديموغرافي لأرض دولة فلسطين بما فيها عاصمتها القدس الشرقية المحتلة، إضافة إلى مناقشة آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، مؤكدا المالكي أن على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مشددا على ضرورة وضع حد فوري لإفلات إسرائيل، كقوة قائمة بالاحتلال، من العقاب.

فيما أطلع وزير الخارجية والمغتربين، رياض المالكي في مقر الوزارة بمدينة رام الله، المدير العام لوزارة الخارجية البريطانية كريستيان تيرنر، يوم الأحد٦/٢٥،على آخر المستجدات والتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية، حيث تطرق إلى اعتداءات المستوطنين المستمرة والممنهجة ضد أبناء الشعب الفلسطيني وآخرها الاعتداء الوحشي على بلدة ترمسعيا وقرية أم صفا، مشيرا إلى خطورة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما بوجود أمثال

بن غفير وتصريحاته العنصرية التحريضية ضد الفلسطينيين، مضيفا أن إسرائيل انتقلت من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستعمار الكولونيالي، وأنشأت نظاما مختلفا موازيا للنظام الموجود للشعب الفلسطيني تحت احتلالها، يعطي امتيازا للمستوطنين المستعمرين على حساب الفلسطينيين، وهذا يخالف ما ينص عليه القانون الدولي من وجوب حماية المدنيين من الدولة المحتلة، مشيرا إلى منع إسرائيل إجراء انتخابات فلسطينية في القدس الشرقية والمناطق المصنفة (ج) تحت ذرائع وحجج واهية، وحرمان المواطن الفلسطيني من حقه الديمقراطي بالانتخابات.

من جانبه، أعرب تيرنر عن قلقه من تصاعد وتيرة الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدا على مسؤوليته في إيصال ما يحدث إلى المجتمع الدولي، وأضاف أن المملكة المتحدة تخطط لإجراء حوار استراتيجي، بالإضافة إلى الحديث عن خارطة طريق بين المملكة المتحدة وفلسطين، والتخطيط لزيارة قريبة لوزير الخارجية البريطاني.

كما رحبت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان صدر عنها، يوم السبت ٦/٤، بانعقاد مؤتمر المانحين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، داعيةً إلى سد العجز المالي الذي تعاني منه المنظمة الأممية، مؤكدة على رسائل الدعم والتضامن الدولي مع قضية اللاجئين ووكالة "الأونروا"، شاكرةً الدول والجهات الدولية التي قدمت المساهمات المالية، وتلك التي عبرت عن دعمها السياسي، والمالي لاستمرار عمل "الأونروا" حتى إحقاق الحقوق المشروعة لأبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين، وعلى رأسها حقهم في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها تنفيذا للقرار ١٩٤، ودعت الدول الشقيقة والصديقة إلى تقديم مساهمات لسد عجز "الأونروا"، باعتبار ذلك إسهامًا في حماية اللاجئين، ومستقبلهم ومستقبل أبنائهم، واستثمارا في الأمن والسلم الإقليمي، والدولي، معبرة عن قلقها من تقليص التمويل للأونروا وغيرها من المنظمات التي تعنى بالشؤون الإنسانية وتوفير الغذاء، كبرنامج الأغذية العالمي، والخدمات للعائلات الأقل حظًا.

وأشارت "الخارجية" إلى أن استمرار المعاناة، وغياب العدالة للاجئين الفلسطينيين هو سبب استمرار وجود "الأونروا"، داعيةً إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للوكالة حتى إحقاق حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعلى رأسها حقهم غير القابل للتصرف بالعودة، وإنهاء إحدى معاناة النكبة، نكبة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ العام ١٩٤٨."

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان لها اليوم الثلاثاء٦/١٣ ، "إن الشعب الفلسطيني يدفع يومياً ثمناً باهظاً جراء استمرار المشهد العنيف للاحتلال الاستيطاني الإحتلالي العنصري في أرض وطنه، في حرب مفتوحة على الوجود الفلسطيني في القدس وعموم المناطق المصنفة (ج) التي تشكل غالبية مساحة الضفة الغربية المحتلة، والهادفة لفرض السيطرة الإسرائيلية عليها وتخصيصها كعمق استراتيجي للاستيطان" ،مؤكدة الوزارة ، أن دولة الاحتلال توظف جميع إمكانياتها لتحقيق هذا الهدف عبر إجراءات وتدابير استعمارية عنصرية لقطع علاقة المواطن الفلسطيني بأرضه وحشره في مناطق سكناه فقط المغلقة بالحواجز أو السواتر الترابية أو البوابات الحديدية أو الابراج العسكرية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية المحتلة.

أدانت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان صحفي يوم الأحد ٦/١٨، ما تم الكشف عنه بشأن عزم الحكومة الإسرائيلية المصادقة على ما جاء في الاتفاق الائتلافي الذي تم بين الليكود والصهيونية الدينية بخصوص منح الوزير الإسرائيلي العنصري سموتريتش صلاحية المصادقة الأولية على اية مخططات للبناء الاستيطاني وتقليص إجراءات تعميق الاستيطان وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، محذرة من المخاطر المترتبة على هذا القرار الذي يعتبر خطوة أخرى باتجاه تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة واستكمال حلقات ضمها، وتسهيل تمرير المشاريع الاستيطانية بهدوء ودون ضجيج وبمراحل مختصرة، ومطالبه بتحرك دولي وأميركي حقيقي وممارسة ضغط على الحكومة الإسرائيلية لثنيها عن اتخاذ هذا القرار، واتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لإجبار الحكومة الإسرائيلية على وقف إجراءاتها احادية الجانب غير القانونية التي تقوض فرصة تطبيق مبدأ حل الدولتين وتستخف بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة.

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان لها، يوم الإثنين ٦/٢٦، تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومواقفه التي أكد فيها ضرورة قيام إسرائيل بقطع الطريق أمام تطلعات الفلسطينيين إلى دولة مستقلة لهم، معتبرة تصريحات نتنياهو لوسائل الإعلام الإسرائيلية، اعترافا رسميا بسياسة الحكومة الإسرائيلية المعادية للسلام، والرافضة لقرارات الشرعية الدولية ولتطبيق مبدأ حل الدولتين، وتأكيدا جديدا على غياب شريك السلام الإسرائيلي، ورأت الوزارة أن رفض نتنياهو لإقامة دولة فلسطينية مستقلة هو التفسير السياسي لانتهاكات جيش الاحتلال وميليشيا المستوطنين وعناصر الإرهاب وجرائمهم ضد المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومنازلهم ومزروعاتهم ومقدساتهم، مطالبه الإدارة الأميركية بالتعامل مع مواقف نتنياهو المعادية للسلام بمنتهى الجدية، واتخاذ ما يلزم من العقوبات والضغوطات والإجراءات لحماية فرصة تطبيق مبدأ حل الدولتين، وإجبار الحكومة الإسرائيلية على احترام التزاماتها تجاه المواطنين الفلسطينيين، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال.

وأكدت وزارة الخارجية في بيان لها، اليوم الأحد٦/٢٥، على ضرورة محاسبة إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال لعدم قيامها بواجباتها بحماية السكان المدنيين الرازحين تحت احتلالها، بل تروعهم وترهبهم، وتوفر الحماية لمن يعتدي عليهم، وفق ما تم توثيقه بالصوت والصورة بما يعكس التواطؤ والتنسيق على أعلى المستويات بين الجيش والمستوطنين في كل اعتداء يرتكبونه ضد المناطق الفلسطينية، مؤكدة الوزارة أنه رغم وصف بيان المنظومة العسكرية الإسرائيلية لجرائم المستوطنين بالإرهاب، إلا أن البيان صدر من أجل تهدئة وامتصاص ردود الفعل الدولية تجاه هذه الجرائم المستمرة، وتبرئة تلك المنظومة من جرائم المستوطنين أمام الرأي العام العالمي وليس المقصود منه اعتقال عناصر المستوطنين وقياداتهم الإرهابية أو البدء بجمع سلاحهم أو محاسبتهم، خاصة أن ما يقومون به من جرائم متفق عليها ومنسقة مع الجيش والأجهزة الأمنية والمستوى السياسي في دولة الاحتلال.

وطالبت الوزارة الدول كافة بوضع مجموعات ومنظمات المستوطنين التي ترتكب الجرائم والإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين على قوائم الإرهاب لديها، وملاحقة عناصرها ومحاكمتها ومنعها من دخول أراضيها، والمحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام للمحكمة بالخروج عن صمته والتحرك بسرعة وانهاء تحقيقاته في جرائم الاحتلال ومستوطنيه.

وجدد المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور خلال مؤتمر دولي عقد في العاصمة النرويجية أوسلو، يوم الثلاثاء ٦/٦، حول حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بتنظيم من وزارة الخارجية النرويجية، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول عبر الإقليمية، دعوته للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، لإدراج إسرائيل ضمن لائحة من ينتهكون حقوق الأطفال بشكل منهجي في النزاعات المسلحة، قائلا: "لا نزال ملتزمين بجدول أعمال الأمم المتحدة للأطفال والنزاع المسلح، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل للهيكل الإنساني بأكمله والأفراد العاملين على تنفيذه، حيث نسعى بشكل جماعي للاستجابة لأزمات الحماية التي يواجهها الأطفال"، ومضيفا أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أفاد بأن عام ٢٠٢٢ هو العام الأكثر دموية للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة منذ عام ٢٠٠٦، حيث قتلت إسرائيل أكثر من ٤٠ طفلا فلسطينيا، مؤكدا أن تقارير "أوتشا" تشير إلى أنه ومنذ بداية العام الجاري، قتلت إسرائيل أكثر من ٢٠ طفلا فلسطينيا، وحذرت الأمم المتحدة من أنه إذا استمرت هذه الوتيرة، فإن هذا العام سيكون أكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين من العام الماضي.

ووصف الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، في بيان، يوم الجمعة ٦/٩، تصريحات نتنياهو التي اعتبر فيها أن الاستيطان لا يشكّل عقبة أمام السلام، وأن العودة لمستوطنة "حومش" حق للمستوطنين، ومطالباته بالاعتراف بيهودية الدولة، بأنها محاولات إسرائيلية تهدف لتضليل وخداع الرأي العام الدولي، من أن المستوطنات لا تقام على أراضٍ فلسطينية، وإن القدس ومقدساتها، ووقف الاستيطان من العوامل الرئيسية لتحقيق السلام، مشددا على أن الأراضي التي تقام عليها المستوطنات هي ملك للشعب الفلسطيني، وأن الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، تواصل التوسع الاستيطاني لمنع إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس المحتلة، مؤكدا أن عودة المستوطنين الى موقع مستوطنة "حومش" المخلاة جنوب جنين، هو تحدٍ لقرارات الشرعية الدولية، ومجلس الأمن الدولي، وللإدارة

الأميركية التي يجب أن تتجاوز في موقفها بيانات الشجب والاستنكار، وأن تضع حدا لتصرفات هذه الحكومة، التي تقود المنطقة الى مزيد من العنف وعدم الاستقرار.

وأوضح أبو ردينة، أنه إذا كانت الحكومة الإسرائيلية تريد التوصل الى سلام دائم، فلابد من الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية، القائمة على أساس حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، لأن هذا هو الحل الوحيد للتوصل الى السلام وتحقيق الأمن والاستقرار.

أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، خلال لقائه وفدا ضم أعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأميركي بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، يوم الإثنين ٦/٢٦، إن سياسات إسرائيل العدوانية من قتل واستيطان وحصار المدن الفلسطينية وعقاب جماعي، واعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ستفجر المنطقة، ولن يستطيع أحد توقع نتائجها، وبأن الأوضاع على الأرض بحاجة لتدخل قوي وفاعل من قبل الإدارة الأميركية، وأن ما أعلنت عنه إدارة الرئيس بايدن، حول دعم حل الدولتين، ورفض الاستيطان ومنع تهجير السكان الفلسطينيين من منازلهم، واحترام الوضع التاريخي والقانوني في القدس يجب أن تترجم على الأرض، وقال إن الرئيس محمود عباس أكد دوما التزام الجانب الفلسطيني بالشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، باعتبارها الطريق الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧.

وشدد أبو ردينة على أن جميع قرارات الشرعية الدولية أكدت وبكل وضوح على أن الاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية غير شرعي، ويجب إزالته، وهو ما أكد عليه القرار ٢٣٣٤، ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة في نشاطاتها الاستيطانية لتتحدى بذلك المجتمع الدولي وقراراته، إضافة إلى استمرارها بحجز الأموال الفلسطينية، بشكل مخالف لجميع الاتفاقيات والقوانين الدولية، وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية: "لقد طالبنا الكونغرس الأميركي بمراجعة قراراته المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، لأن مثل هذه القرارات تعيق إقامة علاقات متوازنة مع الجانب الفلسطيني".

ورد ابو ردينة ، على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التي قال فيها إن "على إسرائيل قطع الطريق أمام تطلعات الفلسطينيين إلى دولة مستقلة لهم"، في بيان يوم الاثنين٧/٢٦،، إن قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية هو الحل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن الدولة الفلسطينية قائمة ومعترف بها من أكثر من ١٤٠ دولة، وهي بحاجة فقط إلى زوال الاحتلال لتجسيد استقلالها، مضيفا ، ان الاحتلال واهم إذا ظن أن بإمكانه تكريس هذا الاحتلال عبر مواصلة العدوان على الشعب الفلسطيني، وتصعيد سياسة القتل والاستيطان وسرقة الأرض وغيرها من الأعمال العدوانية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية ومنها قرار ٢٣٣٤، مشددا على أن تصريحات نتنياهو تُظهر للعالم حقيقة النوايا الإسرائيلية الرافضة للشرعية الدولية والقانون الدولي، وأنه لا يوجد شريك إسرائيلي يريد تحقيق السلام القائم على الشرعية الدولية، ومؤكدا ان دولة فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة وفي العديد من المؤسسات الدولية والأممية ونالت اعترافا دوليا بذلك، داعيا المجتمع الدولي، خاصة الإدارة الأميركية إلى التدخل ومحاسبة إسرائيل على أفعالها وأقوالها المخالفة للشرعية الدولية، وإجبارها على الالتزام بما أقرته الشرعية الدولية بحق الشعب الفلسطيني، بتجسيد إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الـ٦٧، حتى تنعم المنطقة بالاستقرار والسلام.

وردا على قرار الحكومة الاسرائيلية بتسريع مراحل النمو الاستيطاني في الضفة الغربية وتفويض وزير ماليتها سموتريتش بالتصديق على ذلك، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، عبر (تويتر)، يوم الاحد ٦/١٨، " قررنا مقاطعة اجتماع اللجنة الاقتصادية العليا ردا على قرار الحكومة الإسرائيلية تسريع الاستيطان"، مضيفا الشيخ "ان القيادة ستدرس جملة إجراءات وقرارات اخرى للتنفيذ وتتعلق بالعلاقة مع إسرائيل .

وطالب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، وفدا أميركيا برئاسة مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية باربرا ليف. يوم الإثنين ٦/١٩، بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الإجراءات الأحادية كافة، والالتزام بمخرجات العقبة وشرم الشيخ التي لم تعد قائمة في ظل التنصل الإسرائيلي منها، كما طالب الإدارة الأميركية بالتحرك الفعلي في إطلاق مبادرة سياسية تجبر إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها للحفاظ على حل الدولتين، ابتداء من وقف الاقتحامات العسكرية الإسرائيلية لمناطق الضفة الغربية وسفك دماء الفلسطينيين، مؤكدا أنه لا يمكن الاستمرار بعقد المؤتمرات الخماسية إن لم يكن هناك تطور فعلي وإيجابي ملموس على أرض الواقع.

بدورها، عبرت ليف عن قلق الإدارة الأميركية من الوضع الأمني، وتحدثت عن الجهود الأميركية المبذولة والاتصالات المكثفة التي يتم إجراؤها للتهدئة، وطالبت الطرفين بالعودة إلى المسار التفاوضي وأنها ستقوم بالتشاور مع الطرفين خلال فترة زيارتها.

ت- الموقف العربي: -

وفي سياق الجهود العربية لمحاولة إعادة عملية السلام الى مسارها الصحيح أكد المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير أحمد أبو زيد، على إن اللقاء الذي عقد في مقر الخارجية بين وزير الخارجية المصري سامح شكري، مع المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، يوم الإثنين١٢ /٦، تناول ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية كافة، وعلى مستوى الأمم المتحدة، من أجل وقف التصعيد المستمر في الأراضي المحتلة، وخلق مناخ جديد داعم لإعادة إحياء عملية السلام.معربين عن القلق البالغ حيال استمرار تصاعد وتيرة العنف، وكثافة الاقتحامات الإسرائيلية للضفة الغربية وما ينتج عنها من ضحايا، وهو الأمر الذي يفاقم من حدة الاحتقان والتوتر.

من جانبه، أعرب المنسق الأممي عن تقديره لدور مصر المحوري في عملية السلام، والتطلع لاستمرار التنسيق معها من أجل الخروج من حالة الجمود الحالية في عملية السلام، وإعادة الأمل في إيجاد تسوية نهائية وشاملة وعادلة للقضية الفلسطينية.

كما أعربت وزارة الخارجية السعودية، في بيان صدر عنها، يوم الثلاثاء ٦/٢٠، عن إدانة واستنكار المملكة، "التصعيد الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وآخرها العدوان على مدينة جنين، ما أدى إلى سقوط ضحايا أبرياء وإصابة آخرين"، وأكدت "الخارجية السعودية" رفض المملكة التام لما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات خطيرة، معربة عن خالص التعازي وصادق المواساة لذوي الضحايا ولحكومة وشعب فلسطين، وأمنياتها بالشفاء العاجل للمصابين.

فيما شدد وزير خارجية سلطنة عمان سعيد بدر البوسعيدي، في مقابلة نشرها موقع "المونيتور" على إن لبلاده شروطًا أساسية قبل تطبيع العلاقات بشكل كامل مع إسرائيل، وأن السلطنة منفتحة في علاقتها مع إسرائيل، مشيرًا أن "هذا لن يأتي على حساب تجاهل وإغلاق الباب أمام الفلسطينيين، فأي علاقة كاملة مع إسرائيل يجب أن توجد في نفس الوقت مع وجود اتفاق كامل تتعهد بموجبه بالاعتراف بالدولة الفلسطينية"، وبأن إقامة دولة فلسطينية سيكون شرطًا مسبقًا لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، لافتًا إلى أن حياد سلطنة عُمان ليس سلبيًا، وإنما إيجابيًا، وبناءً واستباقيًا، مشيرا البوسعيدي إلى أن عمان مستعدة للمساعدة في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، "عندما تكون القوة والجاهزية موجودة في المعسكر الإسرائيلي".

وأعربت مملكة البحرين في بيان لها يوم الاحد ٦/٢٥، عن إدانتها الشديدة لاعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، ما أسفر عن سقوط ضحايا وتدمير ممتلكات، مؤكدة موقفها الثابت، والداعي إلى تهدئة الأوضاع

وتوفير الحماية للمدنيين، وفتح آفاق جادة أمام استئناف عملية التسوية العادل والشامل، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها "القدس الشرقية"، وفقًا لحل الدولتين ومبادئ القانون الدولي ومبادرة السلام العربية.

فيما أصدرت كل من قطر والإمارات، يوم الاثنين، ٦/١٩ بيانات شديدة اللهجة، أدانت فيها عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدينة جنين ومخيمها محذّرة وزارة الخارجية القطرية، في بيان نشرته على حسابها بتويتر"، من "تلاشي فرص السلام واتساع دائرة العنف بسبب التصعيد الإسرائيلي المستفز في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، مشددة على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل "لتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، وإلزام إسرائيل بوقف كافة انتهاكاتها السافرة للقانون الدولي وحملها على احترام قرارات الشرعية الدولية."

كما جدد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يوم الأحد ٦/١١، تأكيد دول المجلس الست على موقفها الثابتة من مركزية القضية الفلسطينية، ودعمها لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، داعين "المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس"، مؤكدين الوزراء على ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية"، وعلى ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي لحل الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق"، مشددين على إعادة إحياء مبادرة السلام العربية والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية، وادانوا " الاقتحامات المتكررة من قبل المسؤولين في السلطة داعين المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم فيها، ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها، في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، والتأكيد على ضرورة وقف الإجراءات الأحادية من جانب إسرائيل"، كما أدانوا استمرار إسرائيل في بناء الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ورفضهم" أي توجه لضم المستوطنات إلى إسرائيل أو فرض السيادة الإسرائيلية عليها، في مخالفة صريحة لقرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤"، مطالبينَ" المجتمع الدولي بالضغط على السلطات الإسرائيلية للرجوع عن قراراتها الاستيطانية".

ومن جانبها، أدانت جامعة الدول العربية، الجريمة النكراء التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطفل التميمي، يوم الخميس ٦/٦، معتبرةً أن إعدامه جريمة ضد الإنسانية، وانتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، وبلغ عدد الأطفال الفلسطينيين الذين استُشهدوا منذ بداية عام ٢٠٢٣ على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي ٢٨ طفلا، وطالب الأمين العام المساعد في تصريح صحفي له، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الطفل بالعمل على إجراء تحقيق دولي مستقل في الجريمة الشنعاء بالقتل المتعمد للطفل التميمي، ومحاسبة من ارتكبوا تلك الجريمة وإنزال العقوبة المستحقة بهم.

مطالبا تحرك المجتمع الدولي بدوله وهيئاته ومؤسساته لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وحذّر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في بيان له، اليوم الثلاثاء٦/١٣، من قيام حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ مخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، مضيفا أن مثل هذه الخطط تقوض حل الدولتين عبر قضم الأراضي التي يتعين أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية في المستقبل.ومطالبا لإدارة الأميركية باتخاذ موقف صارم ضد الخطط الإسرائيلية المُزمعة دفاعاً عن حل الدولتين الذي تروج له واشنطن، مؤكداً أن الاستيطان ينسف السلام وأنه لا يمكن الحديث عن تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو عن سلام إقليمي في المنطقة، بينما الأراضي الفلسطينية يتم قضمها كل يوم.

كما أكد الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، خلال الكلمة التي ألقاها أبو الغيط أمام الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية للاجتماع الوزاري بين الدول العربية ودول جزر الباسيفيك التي انطلقت أعمالها في العاصمة السعودية الرياض،

يوم الاثنين ٧/١٢، إن القضية الفلسطينية على رأس أجندة الدبلوماسية العربية، وستواصل الدول العربية حمل لواء الدفاع عن هذه القضية في مختلف المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، معربا عن تطلعه إلى تفهم دولكم الموقرة لهذا المسعى العربي ودعمنا فيه في الأمم المتحدة، داعيا للاستماع إلى أبعاد المشهد الراهن في فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، من وزير الخارجية وشؤون المغتربين في فلسطين رياض المالكي.

وأعرب أبو الغيط، خلال لقائه مع منسق الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في العاصمة المصرية القاهرة، يوم الثلاثاء١٣ /٦، عن انزعاجه حيال ما تشهده القضية الفلسطينية من تراجع في الاهتمام الدولي، خاصة في ضوء وجود حكومة يمينية في إسرائيل لا تؤمن بالسلام وتسعى بكل السُبل إلى استرضاء العناصر الأشد تطرفا في المجتمع الإسرائيلي، عبر تصعيد القمع وتكثيف البناء في المستوطنات على نحو يؤدي إلى تقويض حل الدولتين، كما بحث الأمين العام، بعض المبادرات المطروحة على الساحة من أجل الحفاظ على حل الدولتين كأفقٍ مستقبلي للتسوية، مؤكدا أهمية العمل على صيانة إمكانية تطبيق هذا الحل عبر الحيلولة دون قضم الأراضي الفلسطينية وحصارها بمشروعات مختلفة لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية، بما يقضي عمليا على احتمال قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة الأطراف على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

من جانبه، أكد وينسلاند أن هناك وضعا صعبا في الأراضي الفلسطينية، خاصة في ظل توسع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقدس، مشددا على ضرورة تعزيز السلطة الوطنية والعودة للعملية السياسية، مشددا على أنه ليس هناك مجال لسلام اقتصادي فقط.

وأكدت الأمانة العامة للجامعة العربية، في الدورة الـ ٨٨ لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، التي انطلقت أعمالها، يوم الأحد ٦/٤، في مقر الجامعة العربية، أن التعليم يبقى دائما هو عاملا رئيسا في دعم صمود الشعب الفلسطيني، وأن استهداف العملية التعليمية في الأراضي المحتلة يأتي لطمس الهوية الفلسطينية، وتشويه الحقائق والرواية التاريخية للصراع، باحثة العملية التربوية – التعليمية في فلسطين، خاصة في قطاع التعليم، مع استمرار تدمير المنشآت التربوية، وإغلاق المدارس، وقتل وجرح، واعتقال سلطات الاحتلال للأطفال، والطلبة، والمعلمين، كذلك الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة بحق مدينة القدس المحتلة، ومحاولات سلطات الاحتلال فرض المناهج الإسرائيلية على المدارس الفلسطينية، وتغيير وتشويه المناهج الفلسطينية التي تُدَّرس في مدارس القدس المحتلة، بالإضافة إلى بحث جهود دعم البرامج التعليمية لأبناء فلسطين في ظل الظروف الصعبة التي صاحبت إغلاق المؤسسات التربوية والتعليمية، مشيرة إلى مدارس التحدي التي أقامتها وزارة التربية والتعليم في مناطق "ج"، والبالغ عددها ٣٢ مدرسة مهددة بالهدم، إضافة إلى أن العدد الكلي للمدارس المهددة بالهدم هي ٥٨ مدرسة، وجميعها تقع في مناطق "ج"، وفي المناطق المتاخمة للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

وطالبت منظمة التعاون الإسلامي في بيان صحفي يوم السبت ٦/٣، بمحاسبة سلطات حكومة الاحتلال الإسرائيلي على إقامة ست بؤر استيطانية عشوائية في منطقة مسافر يطا، جنوب الخليل بالضفة الغربية المحتلة، مؤكدة على أن "سياسة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلية غير شرعية وغير قانونية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦،ومشددت على ضرورة مساءلة ومحاسبة إسرائيل، قوة الاحتلال، من قبل المجتمع الدولي عن هذه الجريمة التي تشكّل امتدادا لانتهاكاتها وجرائمها المستمرة، وفي مقدمتها الاستيطان الاستعماري والتطهير العرقي والتهجير القسري.

ومن جهتها، أدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، استمرار الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي كان آخرها الجريمة التي أدت إلى استشهاد الطفل التميمي، واعتبرت في بيان لها، أن ذلك امتداد للجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ومن ضمنهم الأطفال الذين بلغ عدد من استشهد منهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي ٢٨ طفلا منذ بداية العام الجاري، ودعت المنظمة الى إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الجريمة، والعمل

على مساءلة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جميع انتهاكاته التي ترتقي إلى جرائم حرب، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وجددت منظمة التعاون الإسلامي في بيان لها، اليوم الثلاثاء٦/٦، مطالبتها بضرورة مواصلة المجتمع الدولي لجهوده السياسية والقانونية، والتمسك بسيادة القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تؤكد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مستذكرة ذكرى النكسة التي تصادف الخامس من حزيران ، حيث قامت اسرائيل، قوة الاحتلال، في مثل هذا اليوم من عام ١٩٦٧ بالعدوان العسكري واحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، والتي "تتزامن هذا العام مع تصعيد الاحتلال الإسرائيلي في وتيرة جرائمه وعدوانه وانتهاكاته الممنهجة من خلال ممارسة إرهاب الدولة المنظم والجرائم ضد الإنسانية وتنفيذ اعتداءاته الغاشمة ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وسياسات تهويد مدينة القدس وتغيير طابعها الجغرافي والديمغرافي، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى المبارك، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، مجددة التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه تصحيح هذا الظلم التاريخي المسلط على الشعب الفلسطيني، من خلال إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما يمكنه من استعادة حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في العودة، وتقرير المصير، وتجسيد إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية .

وأدان البرلمان العربي في بيان صحفي، يوم الأربعاء ٤ /٦، عزم حكومة الاحتلال الإسرائيلي بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية المحتلة، معتبرا أن هذه الممارسات غير القانونية تمثل تحدياً سافرا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مطالبا المجتمع الدولي والإدارة الأميركية بالتدخل الفوري والعاجل لوقف تنفيذ هذه المخططات، التي تسعى إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وضرورة اتخاذ موقف حازم تجاه هذه القرارات غير القانونية أحادية الجانب والتي تقوض حل الدولتين.

ت- الموقف الدولي: -

قدّم الرئيس الصيني شي جين بينغ، اقتراحا من ثلاث نقاط لتسوية القضية الفلسطينية، وذلك خلال محادثاته مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال زيارته لبكين يوم الأربعاء٦/٢١، مؤكدا بأن القضية الفلسطينية ظلت لأكثر من نصف قرن دون حل، ما تسبب في معاناة كبيرة للشعب الفلسطيني؛ يجب تحقيق العدالة لفلسطين في أسرع وقت ممكن ويكمن الحل الأساسي للقضية أولا، في إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بسيادة كاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ثانيا، يتعين تلبية الحاجات الاقتصادية والمعيشية لفلسطين، ويحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف المساعدات الإنمائية والإنسانية لفلسطين، ثالثا، من المهم الحفاظ على الاتجاه الصحيح لمحادثات السلام. يتعين احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس، ويتعين تجنب الأقوال والأفعال المفرطة والاستفزازية، كما يتعين عقد مؤتمر سلام دولي واسع النطاق وأكثر موثوقية وتأثيرا من أجل تهيئة الظروف لاستئناف محادثات السلام والإسهام بجهود ملموسة لمساعدة فلسطين وإسرائيل على العيش بسلام، حسبما قال، موضحا أن "الصين مستعدة للعب دور إيجابي لمساعدة فلسطين في تحقيق المصالحة الداخلية وتعزيز محادثات السلام"، وقالت وسائل إعلام رسمية صينية، أن الرئيس شي جين بينغ جدد للرئيس الفلسطيني محمود عباس دعوته لتصبح فلسطين "عضوا كامل العضوية" في الأمم المتحدة، وقال شي خلال اجتماعه مع عباس في بكين إن "الصين تدعم فلسطين لتصبح دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة".

وأعربت لوكسمبورغ في تغريدة لوزارة خارجية لوكسمبورغ على "تويتر"، يوم الإثنين ٦/١٩، عن قلقها بشأن الإعلان الإسرائيلي عن بناء وحدات استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقال إن "وزيرها جان اسيلبورن يشاطر الولايات المتحدة الأميركية مشاعر القلق العميق بشأن التوسع الهائل للمستوطنات غير القانونية، وعملية البناء الاستيطاني المعجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، داعيا اسيلبورن إسرائيل بصفتها القوة المحتلة، إلى إلغاء هذا الإجراء الذي يقوض أي حل للدولتين.

كما أعرب سفير ألمانيا لدى إسرائيل ستيفان سيبرت في تغريدة بحسابه على تويتر، يوم السبت ٦/٢٤، عن صدمته حيال تجدد هجمات المستوطنين على قرى فلسطينية بالضفة الغربية، معتبرا أن الهجمات المسلحة لا يمكن أن تكون ذريعة، قائلا سيبرت "مصدوم من اندلاع أعمال عنف أخرى من قبل المستوطنين في أم صفا (..) الهجمات الإرهابية الأخيرة لا يمكن أن تكون ذريعة لذلك، وفقا للقانون الدولي، تقع على إسرائيل مسؤولية حماية حياة وأمن جميع سكان الأراضي المحتلة."

من جانبه جدد الاتحاد الأوروبي في بيان، يوم الإثنين ٦/١٩، التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد قابلية حل الدولتين للحياة، مشددا على قلقه إزاء التغييرات التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية على عملية تخطيط وإدارة المستوطنات، والتي ستسرع من التخطيط للمستوطنات والموافقة عليها وإزاء الأحداث الأخيرة في جنين، والتي أدت إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين" داعية إسرائيل إلى عدم المضي قدما في ذلك، وتجنب الخطوات أحادية الجانب تتعارض مع الحاجة إلى ضمان الهدوء ونزع فتيل التوترات على الأرض، معلنا ان الاتحاد الاوروبي لا يزال يدعم بياني العقبة وشرم الشيخ، ويحث جميع الأطراف على إعادة الالتزام بخفض التصعيد، وتمهيد الطريق نحو أفق سياسي.

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن خالص تعازيه لأسرة الطفل التميمي، الذي قتل برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في قرية النبي صالح شمال رام الله، يوم الثلاثاء ٦/٦، وطالب في تغريدة على صفحته الرسمية في "تويتر"، بضمان المساءلة في التحقيق الجاري حاليا، مؤكدا ضرورة توفير الحماية للأطفال والمدنيين في جميع الظروف.
وبدوره، قال وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللورد طارق أحمد "صدمت عندما علمت بوفاة الطفل محمد التميمي البالغ من العمر عامين بعد إطلاق القوات الإسرائيلية النار عليه يوم الثلاثاء ٦/٦، أفكاري وصلواتي مع عائلة محمد"، وأضاف في تغريدة على صفحته الرسمية في "تويتر": "تدعو المملكة المتحدة إسرائيل لاستكمال إجراء تحقيق سريع وشفاف".

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريتش، في كلمته خلال اجتماع لجنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات لوكالة "الأونروا" المنعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، بهدف زيادة دعم الدول للوكالة، والتي ألقاها بالإنابة عنه مدير مكتب الأمم المتحدة إيرل كورتني راتري، يوم الجمعة ٦/٢، "إن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، على وشك الانهيار المالي"، داعياً الدول المانحة لتحمل مسؤولياتها ودعم "الأونروا" للوفاء بالتزاماتها تجاه لاجئي فلسطين.

وردا على خطة الحكومة الإسرائيلية، التي قد أقرت في جلستها الأسبوعية لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، يوم الاحد ٦/٢٠، وبموجب هذه الخطة سيتم تقليص إجراءات المصادقة على البناء الاستيطاني إلى حد كبير، وكذلك جعل القرار المتعلق بالبناء الاستيطاني بيد وزير المالية بتسلنيل سموتريتش المسؤول عن الاستيطان في وزارة الأمن الإسرائيلية، ويقضي قرار الحكومة الإسرائيلية بأن يتم دفع مخططات بناء في المستوطنات من دون مصادقة المستوى السياسي، خلافا للوضع القائم منذ ٢٥ عاما وكانت الإجراءات المتبعة سابقا تقضي بأن يصادق رئيس الحكومة ووزير الأمن على أي مرحلة في مخططات البناء على حدة، ومن خلال ٤ عمليات مصادقة مختلفة أو أكثر، وتستمر لعدة سنوات، طالب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إسرائيل وقف وإلغاء قراراتها للترويج لخطط بناء ٤٥٦٠ وحدة استيطانية جديدة في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، والتي وصفها بأنها "مقلقة ومقلقة للغاية"، أن المستوطنات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وعائقا كبيرا أمام الوصول إلى حل الدولتين والسلام طويل الأمد"، مضيفا أن "توسيع هذه المستوطنات غير الشرعية هو قوة دافعة للتوترات والعنف في المنطقة، ويزيد من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، كما عارضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التغييرات التي أجرتها إسرائيل في إدارة مسألة البناء الاستيطاني، وتسمح بتسريع وتيرته بشكل غير مسبوق، واعتبرتها "إجراءات أحادية الجانب تشكل عقبة أمام جهود تحقيق السلام."

وأعرب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، في كلمته خلال افتتاح الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، يوم الإثنين٦/١٩ ،عن القلق البالغ إزاء تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيرا إلى ازدياد الاستخدام المفرط للقوة والقتل غير القانوني للفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال

الإسرائيلي، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وإن التصعيد الأخير للعنف في غزة، والترحيل القسري للفلسطينيين من خلال عمليات الإخلاء وهدم المنازل، وتوسيع المستوطنات، وعنف المستوطنين، تستدعي حلولا قائمة على حقوق الإنسان"، مشيرا إلى عدم تعاون إسرائيل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة الدولية للتحقيق في الانتهاكات بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم إصدار إسرائيل منذ ثلاث سنوات أي تأشيرات تسمح بدخول المراقبين الدوليين لرصد الأوضاع والتحقق منها على الأرض، داعيا إسرائيل إلى التعاون مع آليات مجلس حقوق الإنسان وتنفيذ توصياته، والمشاركة البناءة مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كما أكد مبعوث الاتحاد الاوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط سفن كوبمانز، لبرنامج بثه تلفزيون فلسطين يوم الاحد ٦/١٨، بأن " الاتحاد يعمل بشكل مستمر من أجل تحقيق مبدأ حل الدولتين، مشددا على انه من الضروري التأكيد على أن عملية السلام ممكنة وضرورية ما يستدعي أن نسير بمسار واضح مع كل الشركاء لإنهاء العنف والعمل من أجل أن يعيش الجانبان باستقرار"، مضيفا "نسعى باسم الاتحاد الأوروبي للاطلاع على أوضاع الفلسطينيين على أرض الواقع، ونستمع إلى الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي ونعمل مع كافة الأطراف، حتى يصبح حل الدولتين حقيقة على الارض، وأن تكون فلسطين دولة حرة مستقلة، ولإعادة الحياة لعملية السلام".
وفيما يتعلق باستمرار عملية الاستيطان شدد كوبمانز موقف الاتحاد الأوروبي من الاستيطان باعتباره غير قانوني وغير شرعي، ومشددا على ضرورة وقف الاستيطان والعمل نحو بناء دولة فلسطينية مستقلة حرة وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن جانب آخر شدد كوبمانز رفض الاتحاد الممارسات الاسرائيلية ضد الأهالي وممتلكاتهم في مسافر يطا والتجمعات الفلسطينية، والمدارس والمراكز الصحية، مشددا على أن الاتحاد يؤمن بحق كل طفل بالوصول إلى مدرسته وكل مريض إلى تلقي العلاج في بلده.
وأشار إلى دعم الاتحاد عقد مؤتمر دولي للسلام ينهي الاحتلال ويقيم الدولة الفلسطينية المستقلة، موضحا ضرورة أن يسبق هذا الأمر دراسة مع الاطراف ووجود جاهزية لتحقيق ذلك.

كما أكدت منظمة العفو الدولية "أمنستي" في بيان صدر عنها، يوم الثلاثاء ٦/١٣، أن "إفلات إسرائيل من العقاب على جرائم الحرب التي ترتكبها بشكل متكرّر ضد الفلسطينيين، وحصارها القاسي وغير القانوني المستمر منذ ١٦ عاما على قطاع غزة، يُشجع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات ويجعل الظلم مزمناً".
وقالت "أمنستي"، حول العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، إن "إسرائيل دمرت منازل الفلسطينيين بشكل غير قانوني، وغالبًا بغياب ضرورة عسكرية أثناء اعتدائها على قطاع غزة المحتل في أوائل أيار الماضي".
وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أنها حققت في تسع غارات جوية إسرائيلية أسفرت عن مقتل مدنيين وإلحاق أضرار وتدمير مبانٍ سكنية في قطاع غزة، موضحةً أن "شن هجمات غير متناسبة عمدًا، وهو نمط وثقته المنظمة في العمليات الإسرائيلية السابقة، هو جريمة حرب".

وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل منعها من دخول قطاع غزة، ولذلك تعاقدت المنظمة مع باحث ميداني محلي جمع الأدلة وأجرى مقابلات مع شهود في مواقع الضربات، أثناء الهجوم الذي استمر خمسة أيام وبعده.

وقد أجرى باحثو المنظمة مقابلات متابعة وحللوا صور الأقمار الصناعية وغيرها من الأدلة مفتوحة المصدر، بما في ذلك لقطات للهجمات وتداعياتها، إلى جانب تصريحات من مسؤولين إسرائيليين.

ث- الموقف الإسرائيلي: -

صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع مغلق للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، جرى يوم الاثنين ٦/٢٦، وفق ما ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان"، بأن إسرائيل تستعد للفترة التي تلي رحيل الرئيس

الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، ورفض بشدة قيام دولة فلسطينية، وذلك ردا على أسئلة أعضاء لجنة الخارجية والأمن حول العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث قال: " إننا نستعد لليوم الذي يلي أبو مازن، ونحن بحاجة إلى السلطة الفلسطينية، ولا يمكننا (السماح) أن تنهار. ولا نريد أن تنهار، ونحن مستعدون لمساعدتها من الناحية الاقتصادية"، بحسب ادعائه، وأضاف نتنياهو أن "لدينا مصلحة بأن تستمر السلطة الفلسطينية بالعمل. وفي النواحي التي تنجح بالعمل فيها فإنها تنفذ العمل لمصلحتنا. ولا توجد لدينا مصلحة بسقوطها."
ورفض نتنياهو بشدة قيام دولة فلسطينية مستقلة، وقال إنه "ينبغي قطع تطلعاتهم لدولة".
وموقف نتنياهو تجاه السلطة الفلسطينية ليس جديدا ولا مفاجئا، وينسجم مع مواقف حكومته الحالية التي تستند إلى أحزاب اليمين المتطرف الاستيطاني والعنصري، الصهيونية الدينية و"عوتسما يهوديت" بقيادة بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير.

وكان سموتريتش قد زعم في تصريحات أطلقها في باريس، في آذار الماضي، أن "لا شيء اسمه شعب فلسطيني" واعتبر أن "أرض إسرائيل الكبرى" المزعومة تشمل الأردن أيضا. ولقيت أقواله تنديد عربيا ودوليا.
وفي سياق رفض حكومة نتنياهو حل الدولتين، صادقت هذه الحكومة، على مخططات لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية وتصير إجراءات المصادقة على هذه المخططات، وتكليف سموتريتش بذلك.
وثبتت حكومة نتنياهو بذلك رسالة إلى المستوطنين بمواصلة الاستيلاء على أراض في الضفة الغربية المحتلة وإقامة بؤر استيطانية فيها، في إطار سعيها إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي وإحباط أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، وذلك إلى جانب مخططات بناء استيطاني تهدف إلى قطع التواصل الجغرافي كليا بين شمال الضفة وجنوبها، بضمنها مخطط إقامة مستوطنة في المنطقة E١ .

كما ادعى بنيامين نتنياهو في بداية اجتماع الحكومة الإسرائيلية، يوم الاثنين ٦/٢٦، إلى أقوال إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي في البؤرة الاستيطانية "أفيتار"، وتشجيعه على إقامة بؤر استيطانية عشوائية جديدة، بقوله للمستوطنين: "سارعوا إلى التلال، واستوطنوا فيها"، أقوالاً كهذه تقوّض القانون والنظام، ويجب وقفها فوراً. ولن ندعم عمليات كهذه وحكومتنا ستعمل بحزم ضدها، فهي تلحق ضرراً بالمشروع الاستيطاني والمصالح المهمة لدولة إسرائيل"، ولم يكن بن غفير حاضراً في اجتماع الحكومة في هذه الأثناء وإن الرد المناسب على الإرهاب هو محاربة المخربين وتعميق جذورنا في بلادنا، ولذلك نحن نصفي مخربين ونبني بحجم واسع، وأشدد أن ذلك بموجب خطط مصادق عليها".

وأكد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال تصريحات له في جلسة الحكومة يوم الأحد٦/٢٥،على أنه سمح للجيش باستخدام كافة الأدوات المتاحة من أجل توفير الأمن للمستوطنين، وأن سياسة إسرائيل حازمة أمام المسلحين والفصائل في غزة، وسنفعل كل شيء للدفاع عن المواطنين، زاعما ، "خلال عملية "حارس الأسوار" قمنا بتغيير المعادلة أمام منظمة حماس حيث أعدناها إلى الوراء عشر سنوات، وخلال عملية "درع وسهم" قمنا بتغيير المعادلة أمام الجهاد الإسلامي، حيث قضينا على قيادتها في غزة، وان استهداف مجموعة من المسلحين في جنين بواسطة طائرة مسيرة، بانه نذير لما ستؤول إليه الأمور مستقبلاً، على حد وصفه.

من جانبه دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير يوم الجمعة ٦/٢٣، المستوطنين المتطرفين إلى إقامة المزيد من البؤر الاستيطانية غير الشرعية وفق القانون الإسرائيلي في الضفة.

ويشار إلى أن عضو الكنيست عميت هاليفي، عن حزب الليكود، أعلن يوم الاحد ٦/١١، عن خطة أعدها مع أعضاء آخرين من حزبه لتقسيم المسجد بين المسلمين واليهود، وتقترح خطة هاليفي إلغاء دور دائرة الأوقاف، وهو ما يمس بالوصاية على المسجد الأقصى، وفرض كامل السيادة الإسرائيلية على الأقصى، والبدء في إجراءات من شأنها إزالة المكانة السياسية التي اكتسبتها الأردن على مر السنين، كجزء من الاتفاقات مع حكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ووفقا للخطة، سيتم تغيير جميع إجراءات اقتحام اليهود للمسجد الأقصى الذي تبلغ مساحته ١٤٤ دونما، إذ يطالب بأن يسمح لهم باقتحامه من جميع البوابات، وليس فقط بوابة المغاربة كما يحدث حاليا، وبحسب الخطة، فإن المسلمين سيستمرون في الصلاة في المسجد الأقصى، وسيحصلون على المصلى القبلي في الجهة الجنوبية وملحقاته، ويستولي

اليهود على صحن قبة الصخرة والمنطقة الوسطى والشمالية، بزعم أن قبة الصخرة شيدت على أنقاض "الهيكل" المزعوم.

وحذر رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، رونين بار، لدى اجتماعه بمسؤولين في الأمم المتحدة، بحسب ما كشفت هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان ١١")، يوم الجمعة ٦/٢٣، من "انهيار السلطة الفلسطينية"، وإن الرسائل التي نقلها بار هي أن السلطة الفلسطينية فقدت قدرتها على العمل وفقدت سيطرتها على العديد من المناطق شمالي الضفة الغربية المحتلة، وحاول بار تبرير العمليات العسكرية التي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي شمالي الضفة، وادعى أن "فقدان السلطة الفلسطينية للسيطرة على هذه المناطق، يحتم على الجيش الإسرائيلي التحرك هناك"، وزعم بار أن ضعف السلطة الفلسطينية وعدم مقدرتها على السيطرة على شمالي الضفة، يدفع جيش الاحتلال إلى "العمل بقوة أكبر تجاه هذه المناطق."

كما زعم وزير الجيش الإسرائيلي السابق وزعيم حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، صباح يوم الخميس ٦/٢٢، أن صواريخ القسام ستنطلق تجاه مستوطنات شمال الضفة وغوش دان من جنين قريبا، قائلا إن كل عاقل يفهم أن التنظيمات الفلسطينية في شمال الضفة تعمل على الحصول على قدرة صاروخية وهي مسألة وقت فقط، حيث سيكون لديهم عشرات أو ربما المئات من صواريخ القسام تحت تصرفهم كما بدأ في قطاع غزة، مشيرا إلى أن مصدر الموجة الحالية في اسرائيل هو حماس في غزة من خلال التحريض في الشبكات، والدعم بالمال، كذلك تدريب العناصر وتزويدهم بالمعلومات وطالب ليبرمان بتوجه الضربات لقطاع غزة، قائلاً، "على أولئك الذين يريدون القضاء على المقاومة في الضفة الغربية أن يبدأوا من قطاع غزة، وهذا يعني البدء باستهداف قادة حماس".

وبحسب مصادر في فرقة الضفة الغربية العسكرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي، فإنه "يوجد شعور بفقدان الرسن في المنطقة، "إننا نقترب من اللحظة التي سيخرج فيها حجم الجرائم القومية (للمستوطنين) عن السيطرة "، وعادة تستمر جرائم المستوطنين يوما أو يومين وليس أكثر، والمنطقة ليست هادئة. وحاليا لا تو جد قوات كافية من أجل وقف الحرائق ضد الفلسطينيين."

كما نفذ المستوطنون أكثر من ٨٥ هجوما إرهابيا في بلدات وقرى فلسطينية في الضفة الغربية، فيما أشار موقع "واينت" الإلكتروني إلى أن هؤلاء المستوطنين من تنظيم "شبيبة التلال" الإرهابي على اتصال مباشر ومتواصل مع وزراء وأعضاء كنيست، خاصة من حزب الصهيونية الدينية برئاسة وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، وحزب "عوتسما يهوديت" برئاسة وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير.

ولذلك تقرر تعزيز المنطقة بقوات من وحدتي ماجلان وإيغوز التي تشن عمليات هجومية من أجل إحباط نوايا لمهاجمة مستوطنات وطرقات. والتخوف الكبير هو من تسلل مفاجئ إلى مستوطنة. فعندما يحرقون منزلا تتواجد فيه امرأة مسنة مع بنات، يتزايد الاحتمال أن يخرج شاب (فلسطيني) في العشرين من عمره لتنفيذ عملية."

وقال المسؤول الأمني الإسرائيلي، على خلفية التحذير الأميركي لحكومة نتنياهو من التصعيد الأمني في الضفة الغربية، إنه "لا نتذكر فترة كهذه من التنديدات الواسعة، في الغرف المغلقة وفي العلن. وهذا يحرج الجيش الإسرائيلي، ويحرج وزارة الأمن، ويحرج الحكومة الإسرائيلية"، علما أن نتنياهو امتنع حتى اليوم عن التنديد، أو حتى التطرق، إلى اعتداءات المستوطنين.

حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق يائير لابيد يوم الأحد ٢٥ /٦، من انهيار المجتمع الإسرائيلي وتدهور الاقتصاد في إسرائيل، مردفا لابيد، "من أجل منع الانهيار الداخلي لإسرائيل، يجب على نتنياهو أن يوقف العمليات التشريعية أحادية الجانب في اللجنة الدستورية قبل أن يخرجوا عن السيطرة، وأن يكمل عملية تشكيل لجنة اختيار القضاة، بعد ذلك نعود الى بيت الرئيس ونواصل المفاوضات حتى نتوصل لاتفاقات تحفظ الديمقراطية وتمنع كارثة وطنية.

كما صادقت الحكومة الإسرائيلية، يوم الأحد ٦/١٨، على قرار بتفويض رئيس حزب الصهيونية الدينية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، إصدار المصادقة الأولية للتخطيط والبناء في المستوطنات، إضافة إلى تقصير

إجراءات توسيع المستوطنات، ويقضي القرار بأن يتم دفع مخططات بناء في المستوطنات من دون مصادقة المستوى السياسي الإسرائيلي، خلافا للوضع القائم. وحسب القرار، لن تكون هناك حاجة إلى مصادقة المستوى السياسي من أجل طرح مخططات بناء استيطاني في الضفة الغربية المحتلة في مجلس التخطيط الأعلى، التابع لوحدة "الإدارة المدنية" في جيش الاحتلال الإسرائيلي، خلال مرحلتي إيداع المخطط والمصادقة عليه نهائيا، وكانت الإجراءات المتبعة سابقا تقضي بأن يصادق رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الأمن على أي مرحلة في مخططات البناء على حدة، ومن خلال أربع عمليات مصادقة مختلفة أو أكثر، وتستمر لعدة سنوات، واتفق حزبا الليكود والصهيونية الدينية على هذا القرار خلال المفاوضات بينهما من أجل تشكيل الحكومة، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وأشارت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان" إلى أن الهدف من هذا التغيير هو "تطبيع" المصادقة على مخططات البناء في المستوطنات وجعلها شبيهة بالوضع في إسرائيل، أي داخل "الخط الأخضر"، حيث لا يصادق رئيس الحكومة ووزير الأمن على أي مرحلة من خطط البناء، ولفتت "كان" إلى أن الاتفاق الائتلافي بين الحزبين حول هذا القرار تمت صياغته بصورة ضبابية، وذلك بالتنسيق حينها مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

ج- الموقف الأمريكي: -

أكد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في خطاب أمام منظمة "اللجنة الأميركية الإسرائيلية للعلاقات العامة- إيباك"، منظمة اللوبي الإسرائيلي القوية، الذي صادف الذكرى ٥٦ لاحتلال إسرائيل لكامل الأراضي الفلسطينية يوم الاثنين ٦/٥، أنه في الوقت الذي تعمل فيه إدارة بايدن على تجذير وتعميق تطبيع إسرائيل مع الدول العربية، فإن ذلك يجب ألا يكون على حساب قيام إسرائيل بالامتناع عن تقديم حل مع الفلسطينيين وإن علاقات إسرائيل المتعمقة مع شركائها ينبغي أن تعزز رفاهية الشعب الفلسطيني وآفاق حل الدولتين."

مضيفا بلينكن: "هذا ما كانت تدور حوله دبلوماسيتنا في الاجتماعات الإقليمية في العقبة وشرم الشيخ، بمساعدة ودعم شركاء إسرائيل القدامى، الأردن ومصر، يتطلب هذا العمل أن يلتزم الطرفان بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم، بما في ذلك في هذه الاجتماعات الأخيرة" معتبرًا أن هذه المحادثات تمثل خطوات حاسمة لوقف العنف ، ونأمل في إعادة بناء العلاقات المتوترة وبدء العمل الدبلوماسي الحقيقي الضروري لحل هذا الصراع.

وقال بلينكن :"كما قال الرئيس في رحلته إلى إسرائيل والضفة الغربية الصيف الماضي، فإن حل الدولتين - على أساس خطوط ١٩٦٧، مع مقايضات متفق عليها - يظل أفضل طريقة لتحقيق هدفنا المتمثل في أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبًا إلى جنب في السلام، مع قدرة كل فرد على التمتع بتدابير الأمن والحرية والعدالة والفرص والكرامة على قدم المساواة."

مؤكدا بلينكن "نحن نعلم اليوم أن احتمالات حل الدولتين يمكن أن تبدو بعيدة. لكننا ملتزمون بالعمل مع الأطراف للحفاظ على أفق الأمل على المدى القريب، يعني هذا وقف التصعيد، والامتناع عن الإجراءات الأحادية الجانب التي تزيد من التوترات، وتقوية التعاون الأمني لمواجهة العنف، وتحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني."

وقال بلينكن "إسرائيل تأسست، وبنيت شراكتنا الثنائية على قيم ديمقراطية، تشمل المساواة في حصول جميع الناس على حقوقهم. وحل الدولتين أمر حيوي للحفاظ على هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".

كما وصف وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الى العملية التي نفذها الجندي المصري محمد صلاح قرب معبر العوجا على الحدود بالحدث "المأساوي والخطير." وإن "إسرائيل تتعرض للعديد من الهجمات من الأراضي الفلسطينية، التي تمثل مخاطر يومية." ومضيفا أن "الحادثة التي وقعت على الحدود مع مصر التي أدت إلى مقتل ٣ إسرائيليين، هو تذكير مأساوي آخر بهذه المخاطر اليومية."

وأكد الناطق باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي، بتعليق في الإيجاز اليومي على ما نشر في وسائل إعلام إسرائيلية وأميركية عن إبلاغ تل أبيب، لواشنطن أنها تعتزم الترويج لبناء ٤٠٠٠ وحدة استيطانية

جديدة، يوم الإثنين ٦/١٢، إن الولايات المتحدة أبدت قلقها مرارًا وتكرارًا من بناء مزيد من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قائلا: لا نريد أن نرى خطوات إسرائيلية من شأنها أن تزيد من التوتر وتصعب التوصل إلى حل الدولتين.

كما شدد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ماثيو ميلر، يوم الاثنين ٦/١٩، إن الولايات المتحدة "منزعجة للغاية" من عزم الحكومة الإسرائيلية الموافقة على آلاف تصاريح البناء في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، مضيفا ميلر أن واشنطن تدعو إسرائيل إلى العودة إلى الحوار الذي يهدف إلى وقف التصعيد، وشدد على أن "الولايات المتحدة تعارض وفقا لسياستها القائمة منذ وقت طويل مثل هذه الإجراءات الأحادية التي تجعل تحقيق حل الدولتين أكثر صعوبة وتشكل عقبة أمام السلام."

وأعرب مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، في مكالمة هاتفية مع نظيره الإسرائيلي تساحي هنيغبي يوم الاحد ٦/٢٥، عن "قلقه العميق إزاء هجمات المستوطنين المتطرفين الأخيرة ضد المدنيين الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم في الضفة الغربية"، مؤكدا أهمية محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف هذه، داعيا إلى اتخاذ خطوات إضافية لاستعادة الهدوء وخفض التوترات.داعيا سوليفان، إلى الامتناع عن الإجراءات الأحادية الجانب، بما في ذلك التوسّع الاستيطاني، التي تزيد من تأجيج التوترات، معربا عن أمل الولايات المتحدة في أن يبني الطرفان -الإسرائيلي والفلسطيني- على الالتزامات التي تم التعهد بها خلال المحادثات في العقبة بالأردن وشرم الشيخ بمصر، وأن يجتمعا في وقت قريب.

كما أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، يوم الاثنين ٦/٢٦، أنه سيتم مضاعفة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، هذا العام لتصل إلى ٢٢٣ مليون دولار، وبحسب موقع واي نت الإسرائيلي، فإن هذه الزيارة تصل إلى زيادة بمقدار ١٦ مليون دولار عن مبلغ العام الماضي، بما يجعل واشنطن أكبر مانح للأونروا، بعد أن كانت أوقفت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب تمويل المنظمة الأممية، ومنذ عهد الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن، حولت إدارته ما يقرب من مليار دولار.

كما حذرت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل يوم الأربعاء ٦/٢١، من أن التصعيد الأمني في الضفة الغربية بشن عملية عسكرية والتوسع في البناء في المستوطنات سيضر بالجهود المبذولة لإقامة اتفاقيات تطبيع إضافية بين إسرائيل والدول العربية، وتخشى الإدارة من احتمال أن يتبنى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو موقف الوزراء اليميني المتطرف في حكومته ويوافق على عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال الضفة الغربية، وقالت الإدارة الأمريكية لإسرائيل، إن التصعيد في الضفة سيكون له تأثير سلبي على الاتصالات مع تطبيع العلاقات مع السعودية والجهود المبذولة لعقد جولة أخرى مع الدول العربية.

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، باستشهاد (٢٢) فلسطينيا {٢١ من الضفة و١ من قطاع غزة} ومن بين الشهداء: ٥أطفال منهم طفلة، ٢ من المسنين.
فيما بلغ عدد الجرحى خلال هذا الشهر ٢٤٤ (٢٤٣ بمحافظات الضفة، ١ بمحافظات غزة)
بينهم: ١٧ طفل، مواطنة، ١ من بين المسنين، ٤ من بين الصحفيين وصياد.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، بلغ إجمالي الاعتقالات (٤٥٨) {٤٥٢ بمحافظات الضفة، ٦ بمحافظات غزة) تصدرت نابلس عدد الاعتقالات بتسجيلها ٨٩ حادثة اعتقال، أما بقية الاعتقالات توزعت على النحو التالي: ٧٦ القدس، ٦٧ رام الله، ٥٤ جنين، ٣ طوباس، ١٦ طولكرم، ١٠ قلقيلية، ١٢ سلفيت، ٢٣ اريحا، ٥٨ بيت لحم، ٤٤ الخليل، ٥ شمال غزة، ١ الوسطى.

من بينهم: ٢٩ طفل، ٥ مواطنات، ٥ من بين الصيادين، ٢ من المسنين، ١٠ من بين العسكريين.

- **مشروع قانون لفرض عقوبة السجن على الأطفال ما دون سن ١٤ عامًا: -**

ناقشت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع، يوم ٢٠٢٣/٦/٢٢، مشروع قانون تقدم به عضو الكنيست يتسحاك كرويزر، من كتلة "عوتسما يهوديت"، الشريكة في الائتلاف، لفرض عقوبة السجن على الأطفال ما دون سن ١٤ عامًا.

ويتيح مشروع القانون للمحكمة أن تفرض عقوبة مشددة على أطفال قاصرين لم يبلغوا الرابعة عشرة من العمر في حال تم إدانتهم بالقتل أو الشروع به، وبعد وصول الطفل المعتقل لعمر الـ١٤ عامًا، يتم النظر مجددًا في الحكم ضده بما يتناسب مع وضعه القانوني.

وينص مشروع القانون، في حال تم تعديله، على أنه "إذا أُدين قاصر بارتكاب جريمة وكان وقت إصدار الحكم عمره أقل من ١٤ عامًا، يُسمح للمحكمة أن تفرض عقوبة بالسجن عليه، بعد النظر من بين أمور أخرى وظروف القضية وأثر الحبس على القاصر وعمره وقت ارتكاب الجريمة والظروف الشخصية للقاصر."

وأفادت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان – الناصرة، " بأن مشروع القانون يتجاهل أن الطفل الفلسطيني في مقدمة ضحايا مسلسل المعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون جرّاء سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف الشعب الفلسطيني بكل مقدراته ومكوناته وتفاصيله اليومية، من خلال جملة من الممارسات التعسفية التي تجعل من طفل في عمر صغير يفكر بأية وسيلة للدفاع عن نفسه ورفع الظلم الواقع على أهله وشعبه."

وتجدر الإشارة إلى أن وزيرة القضاء الإسرائيلي السابقة، أييليت شاكيد، بادرت في العام ٢٠١٥ إلى اقتراح هذا المشروع وتم إصدار أمر مؤقت لثلاث سنوات من العام ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠١٩، إذ كان يُعمل بهذا القانون مع

تعديلات طفيفة ولم يتم تجديده، واليوم يسعى حزب (عوتسما يهوديت)، الذي يرأسه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، لتجديد هذا القانون مع إضافة تعديلات أخرى وهي الأخطر، بحيث يُسمح بعقوبة السجن من سن ١٢ عامًا وكذلك الحبس حتى نهاية الإجراءات من هذا العمر في جرائم القتل والشروع في القتل في ظل ظروف (الإرهاب)، بحسب مشروع القانون الجديد."

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، حزيران ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ بلغت (٧٠٥) {٦٩٦ بمحافظات الضفة و٩ بمحافظات غزة} وتوزعت على النحو الآتي: ١٢ القدس، ٦٣ رام الله، ١٧٠ جنين، ١٠ طوباس، ٧٧ طولكرم، ٤٦ قلقيلية، ١٧٥ نابلس، ٢٩ سلفيت، ١٤ اريحا، ٤١ بيت لحم، ٥٩ الخليل،٣ شمال غزة، ١ غزة، ٣ الوسطى، ٢ خانيونس.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر نيسان٢٠٢٢، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به.

وحسب تقرير " محافظة القدس" وفي انتهاك واضح وصريح لقدسيّة المسجد الأقصى المُبارك، تصاعدت اقتحامات المستوطنين خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣، إذ اقتحم (٢٦,٢٧٦ مستوطنًا) و (٤٨٢,٣٩٢) تحت مسمى "سياحة" باحات المسجد الأقصى المُبارك خلال الامر الواقع الذي فرضه الاحتلال بما يعرف بالفترتين الصباحية والمسائية بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها طقوسًا تلمودية من بينها السجود الملحمي وحاولوا إدخال القرابين عدة مرات خلال أيام ما يُسمى بعيد الفصح اليهودي. كان أعلاها في شهر أيار.

وبمقارنة اقتحامات المستوطنين خلال النصف الأول من العام الجاري مع العامين الماضيين نلاحظ تفاوت في عدد المقتحمين بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل النصف الأول من العام ٢٠٢١، (١٤٠٠٠) مستوطنًا اقتحموا المسجد الأقصى، في حين سجل (٣٣,٣٥١) مستوطنًا اقتحموا المسجد الأقصى خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢.

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٢٩) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (١٣) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث رصد تقرير " دائرة شؤون المفاوضات" (١٢) نشاطا استيطانيا: -

- **يوم ٢٠٢٣/٦/٤ نشرت سلطات الاحتلال عبر مجلس التخطيط الأعلى، مخطط تفصيلي يقضي بإقامة منطقة صناعية جديدة تحمل اسم "شعار هشومارون" و"ونحال رياح" على مساحة ٤ دونمات من أراضي بلدة الزاوية، وشبكات طرق ومقبرة وأماكن عامة وتوسيع مستعمرة "ألقنا" وربطها بمستعمرة "أورانيت"، بالإضافة إلى إقامة وحدات استيطانية جديدة وشبكات طرق ومحطة لضخ مياه الصرف الصحي في أراضي قرى رافات ومسحة بمحافظة سلفيت وسنيريا التابعة لمحافظة قلقيلية، ضمن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.**

- **يوم ٢٠٢٣/٦/٧ واصلت قوات الاحتلال منذ ٣ أيام، بأعمال تجريف قطعة أرض مساحتها ٢٥ دونماً في منطقة المغريات بمحاذاة بلدة سنجل، لأغراض استيطانية لصالح توسيع البؤرة الاستيطانية "جفعات هاروئيه."**

- **يوم ٢٠٢٣/٦/١٩ قامت مجموعة من مستوطني مستعمرة "يتسهار"، بتجريف مساحة من أراضي المواطنين المزروعة بأشجار الزيتون في منطقتي التعامير والزانوق التابعتين لقرية عينابوس، لصالح شق طريق استيطاني.**

- **يوم ٢٠٢٣\٦\٢٠ شرعت قوات الاحتلال في منطقة الأغوار الشمالية، بأعمال التجريف في أراضي المواطنين، لبناء ٥٥ وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة "سلعيت."**

- **٢٠٢٣/٦/٢١ صادقت حكومة الاحتلال، على بناء ١٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة "عيلي" المقامة قرب قرية اللبن الشرقية.**

- **٢٠٢٣/٦/٢٢ نصبت قوات الاحتلال على أراضي قرية اللبن الشرقية، ٦ بيوت متنقلة (كرفانات)، وجرفت أراضي في المنطقة الواقعة على الطريق جنوب القرية، لتهيئتها لإقامة بؤرة إستيطانية جديدة، وتعود ملكية الأرض للمواطنين: موسى العبد عويس، عبد الرحيم نوباني، وأحمد محمود عويس.**

- **٢٠٢٣/٦/٢٢ أقامت مجموعة من المستوطنين في منطقة جبل قعم قرب مساكن البدو وسط طريق المعرجات الواصل بين محافظتي أريحا ورام الله، بؤرة استيطانية جديدة، حيث أقاموا (بركساً) وأحضروا تنك مياه وجرار زراعي ومعدات لعملية البناء في المنطقة.**

- **٢٠٢٣/٦/٢٢ دخلت مجموعة من المستوطنين إلى منطقة البقعة شرق قرية مخماس، وشرعت بإقامة بؤرة استيطانية بجوار أحد تجمعات عرب الكعابنة في المنطقة.**

- **٢٠٢٣/٦/٢٤ أقامت مجموعة من المستوطنين في منطقة القعدة الواقعة شمال بلدة دير إستيا، بؤرة إستيطانية جديدة على أراضي المواطنين بعد أن استولت عليها، حيث وضعت عليها ٢ من البيوت المتنقلة (كرفانين) و٣ حظائر لتربية الأغنام، وشقت طريق ترابية للمنطقة، ومددت إليها شبكتي الماء والكهرباء.**

- **٢٠٢٣/٦/٢٦ صادقت سلطات الاحتلال، على مخطط لبناء ٥٦٢٣ وحدة سكنية استيطانية جديدة في المستعمرات المقامة في محافظات الضفة الغربية، ضمن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.**

- **٢٠٢٣/٦/٢٦ جرفت قوات الاحتلال جنوب غرب قرية قريوت، مساحات واسعة من أراضي المواطنين، لصالح توسيع وربط مستعمرتي "شيلو" و"عيلي" بطريق استيطانية.**

- ٢٠٢٣/٦/٢٧ جرفت قوات الاحتلال في سهل قرية قريوت، مساحة من أراضي المواطنين الزراعية، لصالح توسيع البؤرة الاستيطانية "ايش كودش."

ح- حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٢٧٥) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية، توزعت هذه الحواجز كالتالي: ٥القدس، ٤٨ رام الله، ٥ جنين، ٢طوباس، ٣٤ قلقيلية، ٥٣ نابلس، ١٨ سلفيت، ٢٣ اريحا، ٣٥ بيت لحم، ٥٢ الخليل.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال حزيران ٢٠٢٣ (٢٢) منزلا فلسطينيا، أغلبها هدمت بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات باهظة.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر حزيران ٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٨٤) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر تقرير نشره " مركز مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" يتناول فيه تكثيف الائتلاف الإسرائيلي الحاكم من تشريع قوانين التمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل، وتلك التي تخدم الاستيطان وتدعم سياسات الاستبداد ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ويرتكز الائتلاف على أغلبية مطلقة، ولكنه في هذه القوانين يلقى دعما من نواب وكتل في المعارضة. وفي المقابل، تتزايد الاتهامات لحكومة بنيامين نتنياهو بأنها تهمل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، التي تغوص أكثر في التضخم المالي، مع مؤشرات تراجع النمو وحتى اقترابه لحالة الركود، وبالتالي تراجع مداخيل خزينة الضريبة، ما سيقود إلى تقليص قريب في الموازنة العامة، وأكبر مما كان مخططا.

إلى جانب ترجمة لتقرير آخر نشره "مركز أطلس للدراسات والبحوث"، عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي القريب من صناع القرار في إسرائيل يحلل الأوضاع الراهنة في الضفة بما يشمل تزعزع الأوضاع فيها وما لذلك من تداعيات وصفها بالخطيرة.

أ- الكنيست الإسرائيلي يكّثف سن قوانين العنصرية والاستيطان واتهام حكومة نتنياهو بإهمال الأوضاع الاقتصادية المتردية: -

كثّف الائتلاف الإسرائيلي الحاكم، منذ بدء الدورة الصيفية الحالية للكنيست، التي بدأت في مطلع أيار الماضي، تشريع قوانين التمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل، وتلك التي تخدم الاستيطان وتدعم سياسات الاستبداد ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ويرتكز الائتلاف على أغلبية مطلقة، ولكنه في هذه القوانين يلقى دعما من نواب وكتل في المعارضة. وفي المقابل، تتزايد الاتهامات لحكومة بنيامين نتنياهو بأنها تهمل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، التي تغوص أكثر في التضخم المالي، مع مؤشرات تراجع النمو وحتى اقترابه لحالة الركود، وبالتالي تراجع مداخيل خزينة الضريبة، ما سيقود إلى تقليص قريب في الموازنة العامة، وأكبر مما كان مخططا.

حتى ١١ حزيران، أدرج أعضاء الكنيست على جدول الأعمال حوالي ١٧٠ مشروع قانون، من فئة قوانين التمييز العنصري التي تستهدف فلسطينيي الداخل، وقوانين داعمة للاستيطان، وتشديد أنظمة استبداد ضد الفلسطينيين، وتمديد قانون الحرمان من لم شمل العائلات الفلسطينية، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو القانون الذي يأخذ طابع "قانون طوارئ"، يتم تمديده سنويا، ويحرم آلاف العائلات الفلسطينية من لم شملها واستقرارها.

ويظهر من خلال مشروع رصد القوانين التمييزية، والداعمة للاحتلال والاستيطان، في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، في رام الله، أن هناك أشبه بسباق بين نواب الائتلاف الحاكم، ونواب المعارضة من الكتل الصهيونية الثلاث، ""المعسكر الرسمي" بقيادة بيني غانتس، و"إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان، وأيضا "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد.

تزعم أوساط في كتل المعارضة تلك، أن طرح نوابها لمشاريع القوانين هذه، هو من باب "المماحكة لإحراج الائتلاف الحاكم"، لكن هذه المزاعم تتساقط بسهولة، حينما نرى أن نوابا من هذه الكتل يدعمون مشاريع القوانين التي تطرح للتصويت في الهيئة العامة، إما من خلال التصويت دعما لهذه القوانين، أو مغادرة جلسة التصويت على القوانين، وهذا يُعد تأييدا غير مباشر للقوانين. وأكثر من هذا، فإن قسما من هذه القوانين كان طرحها نواب المعارضة في ولايات برلمانية سابقة، وحملوها معهم إلى الولاية البرلمانية الحالية.

بعد نيل الحكومة الثقة من الهيئة العامة للكنيست، في آخر يومين من العام الماضي ٢٠٢٢، بمعنى خلال الأشهر الخمسة الماضية، أقر الكنيست ٤ قوانين بشكل نهائي، منها قانون الحرمان من لم الشمل، السابق ذكره، وقانون يعيد الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية، وقانون يسحب الجنسية أو الإقامة من أسرى فلسطينيين، والقانون الرابع هو قانون تمييزي وإكراه ديني يضر بالعرب، يمنع ادخال المأكولات المخمّرة، وبضمنها الخبز، إلى المستشفيات في أسبوع الفصح العبري.

كذلك أجاز الكنيست، بطلب من الحكومة، استمرار تشريع قانون كان قد توقف تشريعه في الولاية البرلمانية السابقة، بعد إقراره بالقراءة الأولى، يوسّع نطاق قانون ما يسمى "لجان القبول"، الذي يمنح البلدات اليهودية التي فيها حتى ٤٠٠ بيت، وتسمى "بلدات جماهيرية"، بإقامة لجان قبول لطالبي السكن الجدد في البلدة، لمعرفة ما إذا العائلة تلائم "الأجواء الثقافية والأيديولوجية" في البلدة. والهدف منه، منع إسكان عرب في بلدات كهذه، تعد بمستوى معيشي عال نسبيا، بعد أن كانت المحكمة العليا قد أجازت قبل سن هذا القانون، لعائلات عربية بالسكن في مثل هذه البلدات. ويطلب تعديل القانون رفع عدد البيوت إلى ٧٠٠ بيت، لكن الهيئة العامة للكنيست، وبموافقة الحكومة، أقرت، في الأسبوع الماضي، بالقراءة التمهيدية، مشروع قانون مطابق، لكنه يرفع عدد بيوت هذه البلدات إلى ألف بيت، ومن المتوقع أن يتم دمج مشروع القانون هذا في مسار التشريع مع تعديل القانون القائم، ليتم عرضه خلال الأسابيع القليلة المقبلة لإقراره نهائيا في الهيئة العامة للكنيست.

كذلك أقرت الهيئة العامة للكنيست في الأسابيع القليلة الأخيرة، حوالي ٧ قوانين بالقراءة التمهيدية، وهي قيد التشريع، منها ما يعمّق التمييز ضد العرب في سوق العمل، وأخرى تقلص حرية التعبير، مثل منع توظيف عرب في سلك التعليم، إذا جاهروا بمواقف سياسية وطنية لهم، وبضمنها تأييد حق المقاومة، بزعم أن هذا تأييد لما تسميه إسرائيل "إرهابا".

كما أعاد الكنيست إدخال مشروع قانون تسهيل أحكام إعدام المقاومين الفلسطينيين الى مسار التشريع، لكنه قانون تعترض عليه الطواقم المهنية في وزارة العدل وجهاز المستشارين القانونيين، وأيضا في أجهزة المخابرات والجيش. ما بات واضحا في الشهر الأخير، أن وتيرة عرض هذه القوانين على الهيئة العامة للكنيست وادخالها مسار التشريع باتت مكثفة، ولا يمر أسبوع واحد، إلا ويتم عرض قانون أو أكثر للتصويت عليه، ما يوحي بأن الولاية البرلمانية قد تسجل ذروة أشد في مجال هذه التشريعات، بعد أن سجلت الولاية البرلمانية الـ ٢٠، آخر ولاية كاملة (٢٠١٥-٢٠١٩)، ذروة غير مسبوقة في عدد القوانين التي أقرت نهائيا، وكانت ٤١ قانونا.

- <u>تردي الأوضاع الاقتصادية: -</u>

أقرت الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد ١١ حزيران ٢٠٢٣، توصية وزارة المالية بشأن تعديل الخطة الاقتصادية، للعامين الجاري والمقبل، التي على أساسها تم إقرار موازنة العامين، وفي صلب القرار، تخفيض توقعات النمو الاقتصادي للعام الجاري من ٣% إلى ٢,٧%، وهي نسبة أقرب لنسبة التكاثر السكاني ٢%، ما يعني أن النمو هذا العام سيكون طفيفا. والشق الثاني في القرار، هو خفض تقديرات مداخيل الضرائب في العام الجاري بنحو ٦,٥ مليار شيكل (١,٧٧ مليار دولار)، و١٤ مليار شيكل (٣,٨٢ مليار دولار) في العام المقبل، على ضوء تراجع النشاط الاقتصادي، ما سينعكس مباشرة على عائدات الضرائب.

وهذا يعني أن الخزينة العامة سينقصها في العامين الجاري والمقبل، ما يقارب ٢١ مليار شيكل، ما سيتطلب بشكل فوري، بحسب الحكومة، تقليص الموازنة العامة، لمنع زيادة العجز في الميزانية، وهذا يعني خفض الصرف على القضايا الحياتية الاجتماعية، وقد يشمل الأمر تجميد مشاريع بنى تحتية، ما ينعكس سوءا أكثر على الأوضاع الاقتصادية.

وجاء هذا القرار بعد أقل من شهر على التقرير الدوري للخبيرة الاقتصادية الرئيسية في وزارة المالية، شيرا غرينبرغ، التي خفضت تقديرات النمو في إسرائيل إلى ٢,٧% فقط، بانخفاض ٠,٣% مقارنة بالتوقعات السابقة، وإلى ٣,١% في العام المقبل ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، حذّرت غرينبرغ من أن جباية الضرائب في العام الجاري، ٢٠٢٣، ستكون أقل بمقدار ٥,٣ مليار شيكل عن التوقعات التي تم إعدادها في كانون الثاني الماضي. كما أن حصيلة الضرائب في العام المقبل، ٢٠٢٤، ستكون أقل بمقدار ١١ مليار شيكل، عن التقديرات الأولى، وهذا يعني أنه خلال أقل من عامين، سينقص الخزينة العامة ١٦ مليار شيكل، ما يعني أنه منذ صدور ذلك التقرير الذي ضجّت به الأوساط الاقتصادية والسياسية، فإن التقديرات زادت سوءا، وهذا عدا الصرف الزائد الذي سيزيد العجز في الموازنة العامة، وهذا التقرير الرسمي الصادر عن مسؤولة كبيرة في وزارة المالية، فنّد مزاعم وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، الذي ادعى قبل صدوره بأيام أن الميزانية العامة تشهد فائضا، وأن جباية الضرائب أكبر من التوقعات.

وفي الأسبوع الماضي، صدر تقرير دوري لمنظمة التعاون والتنمية للدول المتطورة OECD، والذي شمل تراجعا عن تقديرات سابقة لنمو الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تتوقع المنظمة أن يكون النمو الاقتصادي في العام الجاري ٢,٩%، أكثر بقليل من التوقعات الإسرائيلية الرسمية، ولكن في هذا أيضا تراجعت المنظمة عن تقديرات سابقة لها في هذا الشأن. رغم أن OECD رفعت تقديراتها للنمو الاقتصادي العالمي بقليل، في العام الجاري، على ضوء ارتفاع محدود في التجارة العالمية، ولجم الأسعار العالمية.

إلا أن لجم ارتفاع الأسعار عالميا، لم يصل بعد إلى السوق الإسرائيلية التي تواصل الغوص في موجات غلاء تطاول كل بنود سلة المشتريات والخدمات، وكما يبدو فإن التضخم المالي سيفوق هذا العام، التقديرات الإسرائيلية الرسمية، ٣,٩%، وبنسبة ٤,١% بحسب تقديرات OECD، إلا أن المنظمة والمؤسسات الإسرائيلية تتوقع تراجع التضخم في العام المقبل ٢٠٢٤.

في الأيام الأخيرة تكاثرت التقارير الصحافية الاقتصادية، التي تتحدث عن تراجع الأوضاع الاقتصادية، وتشير بوضوح إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي بات أقرب لحالة التباطؤ الاقتصادي، الذي قد يكون تمهيدا لحالة جمود، وفي حالة أشد انكماش اقتصادي، رغم أن المحللين يستبعدون مسألة الانكماش في هذه المرحلة. وتقريبا في كل التقارير، يتم ذكر محاولة حكومة بنيامين نتنياهو ضرب ما يسمى "استقلال الجهاز القضائي" كسبب مركزي انعكس سلبا على قطاعات اقتصادية، وبشكل خاص في مجال الاستثمارات الأجنبية، وحتى حسب تقارير فإن بعضا من الاستثمارات المحلية بات يغادر الاقتصاد الإسرائيلي.

وكان تقرير مكتب الإحصاء المركزي الأخير، حول الرُّبع الأول من العام الجاري، قد دلّ على أن النمو الاقتصادي في الأشهر الثلاثة من هذا العام، ارتفع بنسبة ٢,٥%، وهذه نسبة تقارب الركود. كما أن الاستهلاك الفردي، أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، ارتفع بنسبة ١,٨% فقط، في ذات الفترة.

لكن ليس هذا وحده، وكما ذكر فإن السوق الإسرائيلية تغوص أكثر في غلاء الأسعار، والارتفاع الحاد في كلفة المعيشة، في حين أن الرواتب ما تزال شبه متجمدة، ويزيد على هذا عبء الفائدة البنكية، التي ارتفعت ١٠ مرات خلال الأشهر الـ ١٣ الماضية، كوسيلة يزعم بنك إسرائيل المركزي أنها ستلجم التضخم المالي في الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تقليص كمية النقود في جيوب المواطنين.

إلا أن هذا التقليص، الناجم عن ارتفاع كلفة الفوائد البنكية والقروض الإسكانية، لا يدخل إلى خزينة الضرائب، وإنما يصب في البنوك التجارية، التي سجلت للعام الثاني على التوالي ارتفاعا بنسبة ٣٠% في أرباحها، وتجاوزت أرباح البنوك الخمسة الكبرى في العام الماضي ٢٠٢٢ مبلغ ٢٤ مليار شيكل، مقابل أكثر بقليل من ١٤ مليار شيكل في أرباح العام ٢٠٢٠، و١٨,٣ مليار شيكل في العام ٢٠٢١.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في تقرير لها إن أصحاب المتاجر وشبكات التسوق يتحدثون عن انخفاض ملموس في المبيعات، ومن أصحاب المصالح هؤلاء من باتوا يتحدثون عن تقليص في مصروفاتهم، ما يعني أن هذا سيقود إلى موجات فصل من العمل. وفي حال بدأ قطاع اقتصادي مركزي بحملات فصل من العمل، فإن قطاعات أخرى ستتبعه.

وقال تقرير آخر لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية إن أحد مؤشرات الاستهلاك موجودة في قطاع المطاعم، إذ أن اتحادهم يتحدث عن تراجع بنسبة ١٩% في أعداد رواد المطاعم في الأشهر القليلة الأخيرة، ما يعزز الانطباع بأن الجمهور دخل مرحلة قلق اقتصادي من المستقبل، ما يجعله يعيد حسابات الصرف.
وغلاء الأسعار، حسب الصحيفة نفسها، في تقرير آخر، ظهر في ارتفاع بنسبة ١٠% في الصرف على المواد الغذائية ببطاقات الاعتماد.

ويقول رئيس اتحاد المقاولين، راؤول سروغو، لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن "التباطؤ الاقتصادي بات ملموسا في كل مكان، فلدينا تراجع بنسبة ٤٠% بوتيرة البدء ببناء البيوت الجديدة، والفائدة البنكية في ارتفاع دائم، وكل واحد يعمل حساباته، إذا ما بقدرته الصمود أمام فائدة عالية كهذه، في القروض الإسكانية".
وقال رئيس اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلي، عيزرا عطية، إنه في الأسابيع الأخيرة "طرأ تباطؤ في مداخيل المصالح التجارية، فالمواطنون يشدون الحزام، وهذا ما يلمسه أصحاب المتاجر على نحو كبير".
عهد الامن

ب- القومي الاسرائيلي :(INSS) الحكومة الإسرائيلية تزعزع الوضع الراهن في الضفة.. تداعيات خطيرة: -

نشر معهد أبحاث الامن القومي الاسرائيلي (INSS) يوم ١٢-٦-٢٠٢٣، للمحللين السياسيين؛ تمير هايمن وعيدن كدوري تقريرا جاء فيه: -

قائد المنطقة الوسطى هو صاحب السيادة في الضفة الغربية، وهو المسؤول عن الأمن وإنفاذ القانون والنظام في المنطقة. بناء على ذلك فإن مجمل الأجهزة العاملة في مناطق القيادة – "الشاباك"، والإدارة المدنية، والشرطة يتم تنسيقها من قبل القيادة، حتى وإن كانت غير خاضعة لها مباشرة. يشمل هذا التنسيق الخضوع لسلطات القائد العسكري من أجل أن يصادق على كل النشاطات المختلفة التي تنفذها في منطقته. مجمل الأجهزة والجهات العاملة اليوم في الضفة الغربية هي "الآلية الممكّنة" للانقلاب التنظيمي متعدد المجالات للقيادة، والتي تشمل: مجتمعا مدنيا واقتصادا، تنسيقا أمنيا ونشاطا عملياتيا. الآلية الممكّنة مكونة من مخابرات نوعية، وقوة عملياتية تنفذ النشاطات، وإدارة مدنية متزامنة مع القوة العملياتية، وخبرة مهنية محددة لشرطة إسرائيل وحرس الحدود.

اتفاقات أوسلو أو باسمها الرسمي "اتفاق المبادئ"، هي سلسلة اتفاقات وقعت من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ما بين السنوات ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥ بهدف إنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين بمصالحة سياسية وجغرافية. على أساس "إعلان المبادئ بشأن الاتفاقات المؤقتة لحكم ذاتي"، الاتفاق الأول من بين اتفاقات أوسلو، شُكلت السلطة الفلسطينية ونُقلت إليها صلاحيات في مجالات مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك صلاحيات أمنية. هكذا، أصبحت السلطة بنية تحتية تنظيمية لإدارة الكيان الفلسطيني (نوع من "دولة على الطريق")، والتي لديها وزارات حكومية وصلاحيات عملية. قسّمت الاتفاقات مناطق السلطة إلى ١٦ محافظة منها ١١ في الضفة الغربية. خلال ذلك قسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث فئات، منطقة "أ" والتي تشكل ١٨% من الضفة الغربية، تحت سيطرة مدنية وأمنية للسلطة الفلسطينية، ومنطقة "ب" والتي تشكل ٢٢% من الضفة الغربية، كمناطق تحت سيطرة مدنية للسلطة الفلسطينية وتحت سيطرة أمنية لإسرائيل، ومنطقة "ج" والتي تشكل ٦٠% من الضفة الغربية تحت سيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية، وهي التي تضم المستوطنات في المنطقة.

في الأصل، نصّت اتفاقات أوسلو على إقامة ٦ أجهزة أمنية للسلطة الفلسطينية، ولكن سرعات ما تطور ١٠-١٥ جهاز أمن منفصلاً. واقتضت هذه إقامة جهاز تنسيق أمنى بين الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن هذه، بدأ بالعمل رسميا في سنة ١٩٩٦. خلال السنين أثمر التنسيق الأمني عن إنجازات عديدة، ويشكل وجوده مصلحة مهمة لكلا الطرفين، وبمساعدته يحافظون على الهدوء الأمني في الضفة الغربية. يتم معظم التنسيق على يد الإدارة المدنية، وهو يشمل بالأساس تنسيقا على المستوى الميداني بين أجهزة المخابرات وتنسيقا بين أجهزة "الشاباك" المتوازية وبين أجهزة الرقابة المدنية، من خلال تعاون مع قائد المنطقة الوسطى الذي ينسق زمنيا هذه التنسيقات في مقر القيادة.

أخذت الإدارة المدنية على عاتقها بعد اتفاقات أوسلو المسؤولية عن المصادقة على مخططات بناء في المستوطنات وفي البلدات الفلسطينية الواقعة في مناطق "ج"، وهكذا فهي مسؤولة من بين أمور أخرى عن العثور على بناء غير قانوني وتنفيذ القانون ضد البؤر الاستيطانية غير القانونية، وكذلك أيضا عن إصدار تصاريح عمل للفلسطينيين، وكذلك العلاقة مع السلطة الفلسطينية في المواضيع المرتبطة بالتنسيق الأمني وإنشاء البنى التحتية. يتولى المسؤولية عن الإدارة المدنية ضابط من الجيش الإسرائيلي بدرجة عميد ويكون خاضعا لقائد المنطقة الوسطى وموجها مهنيا من قبل منسق أعمال الحكومة في "المناطق".
فعلياً، يخضع رئيس الإدارة المدنية لمنسق نشاطات الحكومة، ويعمل ضابط ركن لقائد المنطقة المسؤول عن تنسيق وإدارة الجهود المدنية للقيادة. أي عن كل جوانب سيطرة قائد المنطقة على السكان المدنيين، علاوة على ذلك يعمل في الضفة الغربية "الشاباك" وحرس الحدود.

سياسة حكومة إسرائيل الـ ٣٧، مثلما تنعكس في الاتفاقات الائتلافية التي وقعت وفي تطبيقها حتى الآن، تنعكس في عدد من الخطوات التي ستؤثر بصورة دراماتيكية على سلوك قيادة المنطقة الوسطى، وفي أساسها: نقل الصلاحيات عن الإدارة المدنية للوزير في وزارة الدفاع (بتسلئيل سموتريتش) وإخضاع حرس الحدود لوزارة الأمن الوطني، وتوسيع مشروع الاستيطان اليهودي بوساطة "شرعنة الاستيطان الشاب"، أي اعترافا قانونيا بالبؤر غير القانونية. وكل هذا، على خلفية اقتراح "الإصلاح القانوني"، والذي لو تم تمريره كما هو فإنه سيعطي لحكومة إسرائيل قوة لتطبيق هذه السياسة عن طريق سن تشريعات ولوائح، لن يكون بالإمكان الاعتراض عليها أو فسخها. يدور الحديث عن خطوات من شأنها أن تغير جذريا الواقع في الضفة الغربية مثلما تشكل خلال السنوات الأخيرة.

في نهاية ٥٦ عاماً من السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الضفة الغربية، وإزاء الخطوات التي تنفذها الحكومة الـ٣٧ وتنوي تنفيذها، مطلوب أن نفحص مغزاها مثلما سيتم التعبير عنها على الأرض. في هذا المقال، سيتم تحليل العناصر المختلفة التي مكنت قيادة المنطقة الوسطى من المحافظة على الاستقرار النسبي على مر السنين، والتي من جانبها سهلت على إسرائيل تطوير مشروع المستوطنات المزدهر وكذلك مواجهة انتفاضتين فلسطينيتين "الانتفاضة الأولى والثانية". بالإضافة إلى ذلك سيتناول المقال الظروف التاريخية والخطوات التي شكلت المنظومة القائمة في قيادة المنطقة الوسطى، وكذلك الأركان التي تمكن من تأسيس هذه المنظومة. قضايا أخرى هي تأثير خطوات الحكومة الحالية على مستقبل هذه المنظومة، وعلى قدرة قيادة المنطقة الوسطى على تنفيذ دورها.

- **<u>إدارة معركة دون هدف سياسي: -</u>**

عرّف فيبر وبيرسيكتور السيادة بأنها "حق معترف به لكيان سياسي لتطبيق صلاحيات على كل القضايا". إدارة المنطقة الوسطى بمفاهيم عديدة هي صاحب السيادة في الضفة الغربية. خلافا لباقي قيادات الجيش الإسرائيلي فإن لقيادة المنطقة الوسطى صلاحيات ومسؤوليات شاملة في الضفة الغربية، حيث توجد لها القدرة على استخدام القوة وأيضا جوانب من بناء القوة وتشكيل السياسات. طالما يدور الحديث عن الضفة الغربية، فبالطبع إلى جانب السلطة الفلسطينية المسيطرة على الفلسطينيين في مناطق "أ" و"ب". توجد لقيادة المنطقة الوسطى صلاحيات تشريع، وقضاء، وذراع تنفيذية، تشكل نوعا من العالم المصغر لسلطات الدولة الثلاث، وتمكن سيادتها وتنفيذ خطوات

إستراتيجية واسعة لا تحدث في قيادات أُخرى. هكذا وخلافاً عن باقي القيادات، والتي تشكل بالأساس عاملا تنفيذيا، فإن قيادة المنطقة الوسطى هي صاحبة السيادة في منطقتها، وهي المسؤولة عن بلورة الأهداف التكتيكية والاستراتيجية على الأرض.

في حزيران ١٩٦٧ ومع انتهاء حرب "الأيام الستة" تعين على دولة إسرائيل مواجهة واقع جديد، في إطاره وجدت نفسها تسيطر على أربع ساحات مختلفة من بينها الضفة الغربية، والتي كان فيها حينئذ ٧٠٠ ألف فلسطيني. منذ بداية هذه السيطرة العسكرية كان التأكيد على إدارة المنطقة وليس على بلورة اتفاق سياسي طويل المدى. كان موشيه ديان، وزير الدفاع في الفترة التي أعقبت حرب "الأيام الستة"، يتوق إلى وجود سلطة احتلال "غير مرئية" قدر الإمكان، والسماح بحياة طبيعية بقدر الإمكان للسكان الفلسطينيين مع اتباع سياسة معاقبة موزونة ومتطورة. هذه السياسة تم اتباعها من قبل وزراء الدفاع طوال السنين في محاولة لإقامة "حكم مستمر" وتطبيق فلسفة عدم التدخل في الحياة الروتينية للسكان المحليين التي اتبعها ديان، قدر الإمكان في إطار السيطرة الأمنية.

اعتبرت قيادة المنطقة الوسطى دورها جهة مسؤولة عن "إخماد الحريق"، وكبح جهات محرضة مع تجنب خلق نقاط احتكاك ستوقد المقاومة تجاه إسرائيل في المجتمع الدولي. هكذا فإن القيادة طورت رؤية تنظيمية عن الساحة نابعة من سياسة المستوى السياسي، والتي تضمنت عددا من الجوانب الأساسية: توازنات أمام نشاطات الفلسطينيين وتقليص ارتفاع ألسنة اللهب في حالات ونقاط احتكاك بهدف منع إشعاع العنف، وتوازنات ما بين توسع المشروع الاستيطاني اليهودي وبين مناطق تحت ملكية فلسطينية وكذلك فصل السلطة الفلسطينية عن قطاع غزة في عهد ما بعد اتفاقات أوسلو.

الموقف الرسمي لحكومة إسرائيل، والذي كما يبدو لم يتغير منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم، يقول، إن إسرائيل تضع يدها على المنطقة التي احتلتها حيث جزء منها هو ورقة مساومة للتوصل إلى اتفاق سياسي لحل النزاع العربي – الإسرائيلي. على خلفية هذا الموقف، والذي معناه التطلع إلى المحافظة على إمكانيات العمل المستقبلية، والتعامل مع الساحة الفلسطينية على مر السنين على أنها في أقصى الهامش حسب تفضيل المستوى السياسي، وبدون نجاح (أو محاولة حقيقية) لبلورة حلول للنزاع. انشغل المستوى السياسي الأمني في بلورة ردود للساحات التي اعتبرت تهديدا وجوديا لدولة إسرائيل – سورية، "حزب الله"، ولاحقا إيران. هكذا فإن القضية الفلسطينية بقيت تحت معالجة القادة الميدانيين بقيادة المنطقة الوسطى، بدون هدف سياسي بعيد المدى. في إطار استراتيجية الحكم المستنير، تركزت الرسالة التي نقلت لقادة القيادة طوال السنين على منع التصعيد وعلى "ضعوا بطانية على النار واهتموا بأن تظل منخفضة".

غياب سياسة واضحة للمستوى السياسي طوال السنين اقتضى من القيادة أن تفهم وتفسر نواياه بوساطة رسائل وتصريحات متخذي القرارات وليس عن طريق أوامر واضحة، على خلفية رسائل متناقضة في مرات عديدة على رأسها التناقض ما بين توسيع مشروع المستوطنات وبين المحافظة على فضاء الاحتمالات لحلول سياسية. داخل هذا الفضاء، كانت القيادة تتوق لاستمرار "الوضع القائم" في الضفة الغربية على طول السنين، والذي جوهره المحافظة على الاستقرار الأمني في المنطقة ومحاولة "شراء وقت" إلى أن تتبلور الظروف التي ستقود إلى حل سياسي بعيد المدى عبر المحافظة على فضاء الاحتمالات للمستوى السياسي تجاه الساحة الفلسطينية.

- **رؤية استخدام القوة لدى قيادة المنطقة الوسطى؟:-**

سجلت قيادة المنطقة الوسطى لصالحها نجاحا لا بأس به في السيطرة على الضفة الغربية طوال حوالي ٥٦ عاماً، حوالي نصف هذا الوقت بمشاركة السلطة الفلسطينية وبالتنسيق معها - أي أنها نجحت بدرجة كبيرة في جعل المنطقة مستقرة وكبح انتفاضات فلسطينية.

العمليات الكبيرة، التي وقعت في بداية سنوات الـ ٢٠٠٠ (الانتفاضة الثانية) في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلية، أرئيل شارون، والذي كان معروفا بمقاربته العدائية تجاه الساحة الفلسطينية، قادت إلى تعاظم توجه الكبح الذاتي لدى إسرائيل. بعد العملية التي وقع فيها العديد من المصابين في الدولفيناريوم (٢٠٠١) قال أرئيل شارون: أيضا ضبط النفس هو عامل قوة، وهي جملة حفرت في الوعي الوطني وأشارت إلى بداية التغيير. شيئا فشيئا تبلور في إسرائيل فهم بأن القوة ليست الوسيلة الوحيدة في محاربة العنف. في أساس هذه الرؤية كان التفكير بأن القوي فقط قادر على احتمال ضربات والرد عندما يجد ذلك مناسبا. أي رد فوري وسريع هو تعبير عن ضغط وشعور إلزامي بالرد، حتى وان كان ذلك ليس صحيحا. بناءً على ذلك، استخدام القوة وعدم استخدامها هي خطوات استكماليه في خلق وعي القوة لإسرائيل في حربها ضد العنف. هذا الفهم ينعكس أيضا في التصريح الدارج: "إسرائيل سترد في المكان وبالقوة التي تراها مناسبة".

لقد أثر على هذه المقاربة تطور رؤية الفن التنظيمي – وهي فلسفة شاملة لفكرة الحرب القائمة على مكونات نظرية المنظومات لتفكير استراتيجي عسكري. في بداية سنوات الـ ٢٠٠٠ كانت قيادة المنطقة الوسطى هي الرائدة الفكرية لهذه النظرية. قام الجنرال احتياط، بوجي يعلون، والجنرال الاحتياط، اسحق إيتان، ورئيس الأركان (احتياط)، شاؤول موفاز، بدراسة معمقة والتي في إطارها تمت بلورة الرؤية التنظيمية التي تستخدم عدة منظومات والتي في أساسها التوازن ما بين الأدوات والأساليب وتكييفها للمكونات المختلفة للمنظومة التنفيذية في القيادة. انعكست رؤية المعركة في أقوال قادت قيادة المنطقة الوسطى، بخصوص الحاجة للقيام بتوازنات ما بين استخدام قوة شديدة وبين كبح ذاتي والاستيعاب – بين الجزر والعصي. من جانب مطلوب العمل ضد التنظيمات بيد قاسية مع التأكيد على المستوى الميداني لقيادة المنطقة الوسطى وبالمقابل يجب خلق عوامل كابحة اقتصادية واجتماعية تقلل الدافعية لدى التنظيمات. حظي الدمج ما بين عوامل ناعمة وقاسية، من أجل خلق توازن، بانتقاد في أوساط قادة الرأي العام، سياسيين وعسكريين ومن يميلون الى مقاربة محافظة صقورية. بالنسبة لهم، فقط القوة العسكرية هي الأمر المهم في الحرب ضد انتفاضة شعبية، فثمة حالات عديدة طوال التاريخ أظهرت ان محاولة حسم معركة كهذه، وخاصة عندما يكون في الخلفية مطامح وطنية، بوساطة استخدام قوة عسكرية فقط، محكوم عليها بالفشل.

ثمة مثال على ذلك نجده في تداعيات عملية "الدرع الواقي" في سنة ٢٠٠٢ والتي جرت في اعقاب موجة عمليات، كان أبرزها واكثرها عدداً في الإصابات العملية التي وقعت عشية عيد الفصح في فندق بارك في نتانيا. خلافا للفهم السائد لدى الجمهور اليوم في إسرائيل فانه على الرغم من ان العملية واسعة النطاق والتي سيطر الجيش الإسرائيلي في اطارها وفي اعقابها على معظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية فإنها لم تحقق هدفها – هزيمة العنف في المنطقة. في الواقع كان للعملية نجاحات عديدة في ضرب البنى التحتية للتنظيمات وفي تقليل عدد العمليات في الفترة التي تبعتها، كما أنها خلقت حرية مناورة لقوات الجيش في كل ارجاء الضفة الغربية. ولكن اقتضى الامر ثلاث سنوات اخرى منذ انتهاء العملية وحتى انهاء الانتفاضة الثانية.

من وجهة نظر قيادة المنطقة الوسطى فانه خلال هذه السنوات تطورت نظرية الأرجل الاربع؛ وتجمعت عوامل دفاعية؛ جدار الفصل الذي اقيم على طول الخط الاخضر بهدف منع اختراق "مخربين" فلسطينيين الى اراضي إسرائيل، وعوامل مدنية؛ تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك عوامل تنسيق أمني؛ اعادة الشرطة الفلسطينية للعمل واستئناف التنسيق الامني.

كانت هذه العوامل حاسمة لإنهاء الانتفاضة الثانية، وأثبتت أنه المعركة العسكرية وحدها لا تكفي من اجل هزيمة العنف. علاوة على ذلك، حتى بعد إنهاء الانتفاضة الثانية، فإن النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني لم ينتهيا. ثمة عامل آخر في خفوت العنف في السنوات التي أعقبت ذلك، وهو تعيين محمود عباس في منصب رئيس السلطة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٤ بعد موت ياسر عرفات، بالإضافة إلى خطوات سياسية نُفذت في تلك السنوات وعلى رأسها نشر "خارطة الطرق" لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني في حزيران ٢٠٠٢، ومبادرة جنيف التي نشرت في سنة ٢٠٠٣ ومؤتمر أنابوليس في سنة ٢٠٠٧ والتي تطرقت إلى البعد الوطني للمواجهة، وكذلك أعطت أملاً لمجموعات كبيرة

في المجتمع الفلسطيني. في نهاية المطاف يتمركز النزاع الإسرائيلي- فلسطيني المعقد حول قضايا وطنية، وتطلعات قومية فلسطينية، تشكل أرضاً قيمية ومعنوية لصعود العنف. لهذا، فإن مواجهة عسكرية وحدها لا تكفي لوقف العنف.

يجدر التطرق لتداعيات بعيدة المدى لعملية "الدرع الواقي"، والتي عكست انعطافا في الرؤيا الإسرائيلية فيما يتعلق بالطريقة المطلوبة لـ"السيطرة" على الضفة الغربية. بعد العملية، كانت الرؤيا الرائدة في إدارة المعركة في "المناطق" هي "مواجهة محدودة"، من خلال إدراك القيود على استخدام القوة النابعة من اتفاقات سياسية. أي أن حرية عمل قيادة المنطقة الوسطى في "المناطق" كانت محدودة. ولكن العملية في فندق بارك في نتانيا، وعملية "الجدار الواقي" في أعقابها طمست الحدود والقيود من ناحية عملية. لقد تجذرت الرؤيا القائلة بأن حرية العمل العملياتية في "المناطق" هي أمر ضروري لكبح العنف، وهي التي مكنت من إنهاء الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من استئناف التنسيق الأمني مع الفلسطينيين، ورغم فترة قصيرة عملت خلالها قوات الأمن الفلسطينية بصورة أكثر نجاعة، فإن هذه الرؤيا لم تتغير. هنالك من يرون في هذه الرؤيا التي تؤيد الحفاظ على حرية عمل عملياتية للجيش الإسرائيلي، والتي ساهمت في الجمود السياسي، وأدت إلى طريق مسدود في العملية السياسية، بأنها خلقت للحكومة إمكانية لتجنب اتخاذ قرارات سياسية صعبة.

من أجل الحفاظ على استقرار أمني في الضفة الغربية، ومنع تصعيد يتم تحريكه على أساس أيديولوجيا وطنية عميقة، يجب استخدام عوامل أخرى من القوة إلى جانب القوة العسكرية واستخدام القوة الناعمة. وجهت هذه الرؤيا قيادة المنطقة الوسطى للعمل حسب مبدئين رئيسيين- فصل السكان المدنيين عن عوامل العنف، واستخدام القوة المطلوبة طبقاً لهدف محدد وطبقاً للوضع، تطلعاً لتقليل استخدام القوة إلى الحد الأدنى المطلوب. كل هذا من خلال الفهم بأن استخدام القوة الذي يتجاوز المطلوب يخلق تصعيداً أمنياً. علاوة على ذلك فإن استخدام القوة غير المتناسب يعارض مبادئ نظرية القتال القائلة: (استنفاذ القوة والتوفير في القوة)، وكذلك ينافض مبادئ قانونية وقيمية دولية.

هكذا يجري تكييف استخدام القوة طبقاً للواقع التكتيكي والعملياتي على الأرض. أي مطلوب تكييف القوة وطرق العمل بصوة تعكس استراتيجية مركبة- استخدام أدوات عملية من التنسيق الأمني إلى جانب أدوات اقتصادية ومدنية تعكس قوة ذكية. الاستخدام الواسع لأدوات اقتصادية كان مكوناً أساسياً في استراتيجية التهدئة التي اتبعتها قيادة المنطقة. بنظرة كلية، فإن عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل يخلق اعتماداً للسلطة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي بصورة من شأنها أن تجعل الأمر صعباً من أجل بلورة وتطبيق حلول سياسية تؤيد الانفصال. ولكن هذه السياسة حسنت الاقتصاد الفلسطيني، وهي تخلق مجالاً من المصالح المشتركة مع الفلسطينيين على الرغم من الخلافات العميقة التي هي بعيدة عن الجسر. من خلال فضاء المصالح المشتركة هذا تم كبح العمليات بدرجة ما، وتعززت الروافع الإسرائيلية المؤثرة على الساحة الفلسطينية. ومكنت هذه الروافع على مدار السنين من منع تصاريح عمل في إسرائيل للفلسطينيين كعقوبة على تصعيد أمني، وزيادة عددها مكافأةً للهدوء في الضفة الغربية. هكذا تم خلق آلية تكافئ كلا الطرفين بتهدئة أمنية وحفاظ على الاستقرار.

على المستوى الميداني ومن وجهة نظر قيادة المنطقة الوسطى فقد وُجدت منظومة توازنات تضمنت ضبطاً للنفس إلى جانب إزالة القيود، بصورة تناسب الحالة. تحسين هذه المقاربة والأسلوب مكّن من تنفيذ عمليات بصورة تفضيلية من ناحية جيوغرافية وأمام تنظيمات فلسطينية بصورة تتناسب مع الاستراتيجية في ذلك الوقت، مثل المس بتنظيم "حماس" بصورة وبدرجة أشد مما بالتنظيمات الأخرى العاملة في الضفة الغربية. استهدفت منظومة التوازنات التمكين من محاربة مركزة للعنف وفي الوقت ذاته تجنب المس بالسكان الفلسطينيين غير المتورطين قدر الإمكان.

- **المخابرات: -**

في قيادة المنطقة الوسطى يعمل جهازا مخابرات رئيسيان –"الشاباك و"أمان" (المخابرات العسكرية). العملية التنفيذية على ضوء المعلومات التي يتم الحصول عليها من الاجهزة المختلفة يتم تقريرها من قبل القائد العسكري في القيادة، وصورة المخابرات ضرورية لتشكيل مجمل النشاطات التي تحدث في المنطقة، ابتداءً من العمليات

الهجومية مرورا بالمواجهة الدفاعية امام التحذيرات وانتهاء بتنسيق وتقييد نشاطات أجهزة مدنية. من مسؤولية قيادة المنطقة الوسطى التأكد من ان مجمل الاجهزة العاملة في مناطق القيادة تعرف المعلومات ذات العلاقة، وأنها لا تشوش نشاط وكالات المخابرات. كل عملية لا تنسق مع القيادة هي عملية خطيرة وممنوعة، ومن هنا من الواضح ان إخراج مكونات من سلسلة القيادة العملية خطير. هكذا على سبيل المثال فإن عملية غير منسقة لوحدة الرقابة للإدارة المدنية من شأنها ان تعرض للخطر أعضاء الوحدة، او ان تشوش نشاطات استخباراتية وعمليات خاصة وسرية. كل عملية لشرطة اسرائيل، كما يبدو ليست مرتبطة بالعمليات، تقتضي معلومات وتؤثر على جمع المعلومات. فقط الربط ما بين حرس الحدود والادارة المدنية في منظومة حميمة للقيادة والسيطرة العسكرية تسمح بنشاطات عملية سليمة وناجعة، بالاستناد على جمع معلومات متزامنة ومنسقة الهدف.

- **تنسيق مدني: -**

الادارة المدنية في "المناطق" مسؤولة عن تقديم خدمات الحكومة المدنية المختلفة للسكان الفلسطينيين. في الشهور التي اعقبت حرب ١٩٥٦ في قطاع غزة وفي شبه جزيرة سيناء وبعد حرب "الايام الستة" وحتى تشرين ثاني ١٩٨١ كان السكان الفلسطينيون خاضعين للحكم العسكري الاسرائيلي في "المناطق". في تشرين ثاني ١٩٨١ فصلت القضايا المدنية عن الحكم العسكري، حيث أخضعت مباشرة لوزير الدفاع بهدف الفصل بين مهام الجيش الإسرائيلي العادية – حماية من تهديد خارجي – وبين مهمة الإدارة المدنية والتي هي الاهتمام بالسكان المدنيين مع حفاظ على وحدة القيادة الضرورية لتنفيذ المهمة.

لكل عملية رقابة مدنية في منطقة ج، اي تنفيذ قوانين التخطيط والبناء وكذلك مواضيع جودة البيئة وجوانب بنى تحتية اخرى أُعطيت اهمية امنية واستخباراتية. وبالتالي، ليس بالإمكان القيام بدورية رقابة دون مرافقة وحماية، وليس بالإمكان تنفيذ نشاط إبعاد "اقتحام غض" (هدم بناء غير قانوني) دون تنسيق عملياتي استخباراتي مسبق. لهذا، مطلوب تنسيق أمنى وثيق بين مجمل الجهات ذات العلاقة، والذي يتم على يد قيادة المنطقة الوسطى. في كل بناء على ارض خاصة لفلسطينيين، فان الجيش الاسرائيلي ملزم حسب القانون بإخلاء البؤرة الاستيطانية. من أجل الاستعداد لتنفيذ الاخلاء، حيث تعطى التعليمات بشأن تنفيذه من قبل قائد قيادة المنطقة الوسطى، فان الجيش وحرس الحدود يوفران الغطاء، وتنفذ الشرطة الاعتقالات، والادارة المدنية هي المسؤولة عن الاخلاء نفسه بجانبه العملي: احضار المعدات المناسبة والاشراف.

في غضون ذلك، وطوال السنين، فقد تعرضت الادارة المدنية الى نقد شديد من يمين ويسار الخارطة السياسية بسبب عدم المساواة بين القطاع اليهودي والقطاع الفلسطيني في الاخلاء او في المصادقة على مبان وبؤر استيطانية غير قانونية. تؤكد هذه الانتقادات أهمية تطبيق القانون وإنفاذه بصورة متساوية في الضفة الغربية قدر الإمكان في الإطار القائم، من اجل الحفاظ على الاستقرار الأمني وعلى ثقة المجتمع بمهنية الإدارة المدنية.

- **تنسيق أمني: -**

في سنة ٢٠٠٠ وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، الغيت وحدة التنسيق الامني العسكري (DCO-RSC) ونقلت الى مسؤولية منسق اعمال الحكومة في "المناطق"، حيث كانت مسؤولة عن تشغيل الدوريات المشتركة مع الشرطة الفلسطينية، وتوقفت عن العمل من اللحظة التي انضم فيها رجال شرطة فلسطينيون الى القتال ضد الجيش الاسرائيلي. مع استئناف التنسيق الامني في اواخر سنة ٢٠٠٢ تقرر أنه سيكون تحت سلطة الادارة المدنية. خلق هذا الوضع الجديد ازدواجية في الادوار لرئيس الادارة المدنية ولممثليه على الارض. هم مسؤولون عن السياسة المدنية البيروقراطية في المنطقة، ولكن ايضا يشكلون جهاز الارتباط مع اجهزة الامن الفلسطينية. هذا التغيير قادر على بلورة تنسيق أفضل أمام الفلسطينيين. الإدارة المدنية كجهة واحدة تركز مجمل الاتصالات، وتحولت الصلاحيات مع الأيام الى جسم حيوي كجزء من التنسيق الأمني. مكانتها تعززت، وخاصة قوتها الشرعية في نظر الفلسطينيين.

وقدرته على تنفيذ السياسات أصبحت مدماكاً ذا تأثير أمني. هكذا فإن الإدارة المدنية هي الجهة التي تجري الحوار مع السلطة الفلسطينية بخصوص تسهيلات في المجالات المدنية مقابل هدوء أمنى.
اليوم، يقتضي كل نشاط للجيش الاسرائيلي تنسيقاً امنياً. كل دخول عسكري الى منطقة أ يتم ابلاغه للقوات الفلسطينية من اجل منع احداث إطلاق نار متبادل. وكل نشاط لتنفيذ القانون والنظام للشرطة الفلسطينية يقتضي تنسيقاً عسكرياً، على سبيل المثال حركة رجال شرطة فلسطينيين في مناطق ج ونشاطهم في مناطق ب. على مر السنين تحول التنسيق الامني الى عنصر في النشاط العملياتي، حيث يغذي المخابرات وايضا يتأثر بها.

- قوة عسكرية ذات خبرة مهنية متخصصة: -

الجيش الإسرائيلي مسؤول عن عدد متنوع من القدرات العملية، فقط جزء منها له علاقة بالعمليات. ان محاولة تأهيل كل وحدات الجيش لمحاربة العنف مصيرها الفشل. ثمة دليل على ذلك وهو المستوى المتوسط الذي اظهره الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية، والتي جرت فورا بعد انهاء الانتفاضة الثانية، نظرا لأن المهنية الكبيرة لوحدات الجيش الاسرائيلي، والتي طبقت في الضفة الغربية، لم تترجم الى قتال مهني في الساحة الشمالية. أحد العبر التي تم استخلاصها هي الحاجة الى مهنية متخصصة للوحدات العسكرية. شكلت وحدات ومن بينها لواء كفير (لواء ٩٠٠) في سنة ٢٠٠٣، ولكن فقط تحت قيادة رئيس الاركان، الجنرال جادي ايزنكوت، تقرر ان يركز هذا اللواء على النشاطات في الضفة الغربية، مع إلغاء مجمل المؤهلات والوسائل المخصصة له للقتال في القطاعات الأخرى. كما تم إنشاء وحدات تكتيكية بارزة للقتال في الميدان، من بينها "ياماس"، هي وحدة خاصة تابعة لحرس الحدود، و"دفدفان"، والتي تشكل وحدات خاصة لهذا القطاع.

قائد المنطقة الوسطى هو صاحب السيادة في الضفة الغربية، وهو المسؤول عن الأمن وإنفاذ القانون والنظام في المنطقة. بناء على ذلك فإن مجمل الأجهزة العاملة في مناطق القيادة (الشاباك، والإدارة المدنية، والشرطة) يتم تنسيقها من قبل القيادة، حتى وإن كانت غير خاضعة لها مباشرة. هذا التنسيق يشمل الخضوع إلى سلطات القائد العسكري ليصادق على كل النشاطات المختلفة التي تنفذها في منطقته. مجمل الأجهزة والجهات العاملة اليوم في الضفة الغربية هي "الآلية الممكّنة" للانقلاب التنظيمي متعدد المجالات للقيادة والتي تشمل مجتمعاً مدنياً واقتصاداً، وتنسيقاً أمنياً ونشاطاً عملياتياً. الآلية الممكّنة مكونة من مخابرات نوعية، وقوة عملياتية تنفذ النشاطات، وإدارة مدنية متزامنة مع القوة العملياتية وخبرة مهنية محددة لشرطة إسرائيل وحرس الحدود.

أيضاً حرس الحدود في الضفة الغربية هو من بين الوحدات التي خبرتها مقتصرة على الضفة الغربية، إن دمج وحدات متخصصة في قطاع معين مع قيادة لوائية ثابتة يخلق خليطاً مهنياً حاسماً لتطبيق المهمة. اليوم يخدم في الضفة الغربية تحت قيادة الجيش الإسرائيلي ٨ فصائل حرس حدود، تضم آلاف المقاتلين من بينهم جنود نظاميون من الجيش، حيث يخدمون خدمة دائمة. قدرات تشمل حرس الحدود قدرات شرطية وقدرات لسلاح المشاة مع التأكيد على خبرة وفهم قطاعيّ. مقاتلو حرس الحدود في الضفة الغربية مخصصون من قبل الجيش الإسرائيلي ومدربون على يديه خلافاً لجنود حرس الحدود الموجودين في الجبهة الداخلية لدولة إسرائيل ويشكلون جزءاً لا يتجزأ من القوة العسكرية لقيادة المنطقة الوسطى كقوة جغرافية. هكذا فإن قيادة المنطقة الوسطى اليوم تعتمد على هؤلاء المقاتلين وترتبط بهم من أجل تنفيذ مهامها.

- خطوات الحكومة الـ ٣٧ وتداعياتها.. نقل صلاحيات الإدارة المدنية: -

البند ٢١ من الاتفاق الائتلافي مع قائمة "الصهيونية الدينية" ينص على أن "الوزير في وزارة الدفاع يتولى مسؤولية كاملة عن مناطق عمل منسق نشاطات الحكومة في المناطق والإدارة المدنية". وعلى خلفية معارضة الجيش الإسرائيلي لفصل الإدارة المدنية عن منسق نشاطات الحكومة في "المناطق" ومواجهات بين وزير الدفاع يوآف غالانت والوزير في الوزارة بتسلئيل سموترتش، وُقّعت وثيقة تفاهمات بين الوزراء في شباط ٢٠٢٣. هذه الوثيقة

تقلص الصلاحيات التي أعطيت للوزير في وزارة الدفاع، وتم تحديد خضوع معين للوزير في وزارة الدفاع لوزير الدفاع، إلى جانب تحديد آليات لاتخاذ القرارات بمشاركة رئيس الحكومة. مع ذلك، ما زال هناك عدد من القضايا التي تثير علامات تساؤل فيما يتعلق بإمكانية تطبيق البنود بنجاعة وبخصوص تأثيرها المحتمل على أداء قيادة المنطقة الوسطى:

أولاً؛ لقد تقرر أن الوزير في وزارة الدفاع لديه المسؤولية الوزارية عن مجمل الجوانب المدنية المرتبطة بالضفة الغربية. ثانياً؛ تقرر أن الوزير الإضافي (سموتريتش) سيعين مدنياً بصفة "نائب رئيس الإدارة المدنية"، والذي سيكون خاضعاً إدارياً لرئيس الإدارة المدنية، ومهنياً لرئيس إدارة الاستيطان. وعلى الرغم من كون النائب خاضعاً لرئيس الإدارة المدنية، فإنه يحتفظ بالمسؤولية عن الجهات المدنية في الإدارة المدنية والذين يعملون في المجالات الخاضعة لمسؤولية الوزير الإضافي. ولكن رجال الجيش العاملين في مجالات مدنية سيخضعون إدارياً لرئيس الإدارة المدنية ويتلقون التوجيهات المهنية في هذه المجالات من النائب المدني. علاوة على ذلك، سيكون النائب المدني مسؤولاً عن "وحدة الرقابة"، المسؤولة عن إنفاذ قوانين التخطيط والبناء، وكذلك عن جودة البيئة في مناطق C. ثالثاً؛ تقرر أن سياسة إنفاذ القانون في المنطقة تحدد في المنتدى الذي يضم رئيس الحكومة ووزير الدفاع والوزير في مكتبه، حيث يتم المحافظة لقيادة المنطقة الوسطى على صلاحية تنفيذ إنفاذ القانون بصورة فورية، بما في ذلك استخدام وحدة الرقابة.

إخضاع وحدة الرقابة للوزير في وزارة الدفاع، والذي لديه سياسة معلنة لتفضيل مشروع الاستيطان، من المتوقع أن يقود إلى إنفاذ انتقائي للقانون، والذي بدوره سيؤدي إلى إحباط من شأنه أن يشجع العنف. أيضاً اليوم تعتبر وحدة إنفاذ القانون في نظر السكان الفلسطينيين كمن تعمل ضدهم وتشجع الاستيطان اليهودي. خيبة الأمل كبيرة وكل عملية إنفاذ للقانون تحمل في طياتها احتكاكاً، ولكن زيادة انعدام المساواة أمام القانون طوال الوقت من شأنها أن تعزز المقاربة السلبية تجاه الإدارة المدنية. علاوة على ذلك فإن إنفاذاً انتقائياً للقانون سيُستغل من قبل السلطة الفلسطينية لاستفزاز حكومة إسرائيل ولتعزيز رؤية إسرائيل في الساحة الدولية كدولة أبرتهايد. وذلك على خلفية طلب صودق عليه في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون أول ٢٠٢٢ لتقديم رأي استشاري من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي، بخصوص عدم قانونية الاحتلال والخوف من أن تناقش وجود نظام أبرتهايد.

بالمعنى العملي، إن نقل الصلاحيات يخلق تعقيداً وضبابية لسلسلة القيادة، حيث من غير الواضح من هو الوزير المسؤول عن الجيش في المواضيع المرتبطة بالجوانب المدنية أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية؛ وزير الدفاع عبر رئيس الأركان أم الوزير في وزارة الدفاع. ولـ "حل" هذه الإشكالية، تقرر التوقيع على وثيقة تفاهمات خلقت تعقيداً آخر؛ فقد تقرر تعيين عنصر مدني نائباً لرئيس الإدارة المدنية، وليس واضحاً بعد خضوعه المهني والإداري، أي من ناحية إدارية هو خاضع لرئيس الإدارة المدنية، ومن ناحية مهنية خاضع للوزير في وزارة الدفاع. أما صلاحياته المهنية في المجالات المدنية فهي أكبر من قائده العسكري، وهو موجه مهني للجنود في الإدارة المدنية ولكنه ليس قائدهم. لذا فإن فصل الإدارة المدنية بصورة يتم فيها تكييف العناصر المدنية على يد الوزير في وزارة الدفاع وتظل المكونات العسكرية في قيادة المنطقة الوسطى، إنما هو فصل يخلق ازدواجية أوامر على عنصر واحد بصورة تعارض قواعد نظرية القيادة والسيطرة. تقرر حل المنظومة الموحدة التي عملت سواء من ناحية صلاحيات القيادة أو في الهيكل الإجرائي العملي.

إلى جانب هذا التعقيد، ستضعف مكانة الإدارة المدنية جراء التغييرات، نظراً لأنها لن تشكل العنصر الذي في جعبته "العصا والجزرة"، وستكون مسؤولة فقط عن المواضيع الناعمة. على الرغم من أنها ظلت جزءاً من قوات الجيش الإسرائيلي، فقد اعتبرت غالباً من قبل الفلسطينيين عنصراً يقود القوة الناعمة في قيادة المنطقة الوسطى، وهذا هو مصدر مكانتها وتأثيرها. إن تصنيفها كجهة تحافظ على المستوطنين فقط، سيقلص تأثيرها على المنظومة الفلسطينية وسيقود إلى هبوط مكانتها، الأمر الذي سيضعفها كأداة لتنفيذ سياسات. في النهاية، في غياب سيطرة للقيادة على الإدارة المدنية، سيتضرر أيضاً التنسيق بين القيادة والسلطة الفلسطينية وقوات الأمن الفلسطينية، وستكون للنائب في الإدارة المدنية صلاحية تشوش على النشاط السوي في الضفة الغربية. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الإدارة المدنية

تستخدم كذراع لقيادة المنطقة الوسطى لتطبيق سياسات للأمن والاستقرار، وتحويل هذه الصلاحيات سيمس بقدرة القائد العسكري على إدارة المنطقة التي هي تحت مسؤوليته.

- **إخضاع حرس الحدود لوزير الأمن الوطني: -**

في البند ٩٠ من الاتفاق الائتلافي بين الليكود وحزب "قوة يهودية"، ورد أنه خلال ٩٠ يوماً من تشكيل الحكومة ستتخذ الحكومة قراراً "بفصل حرس الحدود عن الشرطة وتحويله إلى جهاز مستقل بمكانة مشابهة لمصلحة السجون وإخضاعه لوزير وتنفيذ تعديلات قانونية طبقاً لذلك". بخصوص قيادة المنطقة الوسطى، يدور الحديث عن كسر سلسلة القيادة المتعلقة بحرس الحدود في الضفة الغربية. إذا تقرر تطبيق القرار بنقل حرس الحدود من شرطة إسرائيل وبضمن ذلك حرس حدود الضفة الغربية إلى سلطة وزير الأمن الوطني، فمعنى ذلك فصل مسؤولية وصلاحيات قيادة المنطقة الوسطى على فصائل حرس الحدود بصورة ستمس بوحدة القيادة. وبهذا سيكون الوزير مسؤولاً عن مهام حرس حدود الضفة الغربية وسيكون لديه صلاحيات لنقل الفصائل من الضفة الغربية ووضعها في مناطق أخرى في إسرائيل متى رأى ذلك مناسباً، هذا من خلال فصل البعد الجغرافي الذي هو عامل حاسم في الأداء السليم وفي أهليتها العملية. وبدون الأخذ بالاعتبار التداعيات على أداء قيادة المنطقة الوسطى وبدون القوة التنفيذية لحرس حدود الضفة الغربية، والجيش الإسرائيلي وقيادة المنطقة الوسطى داخله، سيضطرون للتوجه إلى بدائل مثل تجنيد قوات احتياط أو زيادة عدد جنود في القيادة الوسطى وإعدادهم بحيث يستطيعون إعطاء رد على المهام الموجودة اليوم بأيدي قوات حرس الحدود؛ أي المؤهلات المرتبطة بالعمل أمام سكان مدنيين.
تغيير الجهاز القائم معناه أيضاً إعادة تشكيل أجهزة تجنيد القوة البشرية وتأهيلها. إذا لم يعد حرس حدود الضفة الغربية خاضعاً للجيش الإسرائيلي، فلن يجند الجنود أو يؤهلوا على يده، وستكون هنالك ضرورة لتطوير وتفعيل آليات إيجاد وتأهيل آخرين. يمكن تقدير أنه نتيجة لتقليص مخزون التجنيد، ستهبط جودة القوى البشرية في فصائل حرس الحدود في المدى الطويل.

- **مشروع الاستيطان: -**

البنود ١١٨ – ١٢٧ من الاتفاق الائتلافي بين الليكود و"الصهيونية الدينية" تنص على أن الحكومة ستعمل على فرض السيادة في الضفة الغربية وتفصل طرقاً مختلفة لترسيخ مشروع الاستيطان وتوسيعه وتقويته. خلال ذلك ينص البند ١١٩ من الاتفاق الائتلافي على أن الحكومة "ستتخذ خلال ٦٠ يوماً من تشكيلها قراراً بشأن تسوية المستوطنات الشابة"، أي تسوية بؤر استيطانية غير قانونية أقيمت دون موافقة الدولة، وجزء منها على أراض خاصة لفلسطينيين. لهذا، ففي شباط ٢٠٢٣ تقرر في جلسة للحكومة تسوية تسع مستوطنات في الضفة الغربية.
إن تسوية البؤر الاستيطانية غير القانونية على أراض فلسطينية بصورة أحادية الجانب سوف يزيد الاحتكاك بين السكان الفلسطينيين والسكان اليهود في المنطقة، ومن المتوقع أن يزيد إحباط السكان الفلسطينيين في أعقاب التغيير في مكانة "الضفة الغربية]، بصورة ربما تقود إلى تصعيد أمني. تسوية الاستيطان والتغيير في السياسة الحكومية من المتوقع أن يشجع استمرار إقامة بؤر استيطانية غير شرعية، التي هي أيضاً ستزيد الاحتكاك. الأمر يتعلق بتغيير مكانة مناطق في المنطقة المصنفة "ج" والتي ستنتقل لتصبح تحت السيطرة الإسرائيلية، في حين يرى الفلسطينيون في هذه المناطق مجالاً سيسري عليه اتفاق مستقبلي. هكذا فإن تسوية الاستيطان في الضفة الغربية دون اتفاق يتعلق بالموضوع الفلسطيني أو القيام بخطوات تنظم الاحتكاك العميق بين المجموعات السكانية، سوف تلقي تحدياً كبيراً على قيادة المنطقة الوسطى.
هناك عدم وضوح فيما يتعلق بالهدف بعيد المدى لدولة إسرائيل إزاء الساحة الفلسطينية، في حين أن مشروع الاستيطان وتوسيعه يمنع أي إمكانية للتوصل إلى اتفاق مستقبلي ومثبت لحقائق على الأرض. إن قيادة المنطقة الوسطى بقيت مسؤولة عن إدارة المعركة دون هدف سياسي واضح، على خلفية زيادة الاحتكاك بين المجموعات السكانية، وكذلك أيضاً تقوية عناصر تعمل على تسريع التصعيد.

اليوم وبنظرة طويلة المدى، فإن توسيع مشروع الاستيطان بشكل عام وتسوية البؤر الاستيطانية غير القانونية بشكل خاص يثيران انتقادات دولية شديدة وواسعة بسبب النظر لها كنشاط أحادي الجانب ليس لديه شرعية بكونه يعارض القانون الدولي، وتؤدي إلى توتر مع الإدارة الأمريكية. هكذا فإن استمرار توسيع الاستيطان سيقود إلى سيادة النقد على إسرائيل ونزع الشرعية عن استمرار السيطرة العسكرية على الضفة الغربية.

- الإصلاح القضائي: -

"الإصلاح القضائي" الموجود على طاولة الحكومة والذي هو الآن في حالة تعليق حتى كتابة هذا المقال، مخصص لإعادة تشكيل العلاقات بين السلطات الثلاث في الدولة، مع زيادة قوة السلطة التنفيذية وتقليل قوة السلطة القضائية. إن المضي بالإصلاح ربما يضعف الشرعية الإسرائيلية في العمل في الضفة الغربية. وهذه ترتكز اليوم على منظومة القضاء الإسرائيلية وعلى استقلالها ومكانتها في العالم. وهو سيناريو بموجبه يفقد جهاز القضاء استقلاله وإضعاف صورته في العالم كمنظومة قضائية مستقلة، من شأنها القضاء على الشرعية الدولية لإسرائيل في مواصلة الحفاظ على الوضع الراهن السياسي -الجغرافي في الضفة الغربية.

منظومة القضاء والقانون الإسرائيلي توفر دعماً قانونياً لدعم نشاطات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وبالمقابل تشكل عاملاً مهماً لكبح القوة في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة مع تجنب التدخل في مواضيع سياسية، مثال على كبح قوة الجيش الإسرائيلي: التماس عدالة للمحكمة العليا ضد وزير الدفاع. المحكمة العليا أمرت في سنة ٢٠٠٥ إلغاء التعديل رقم ٧ من قانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة)، والذي ينفي الحق في التعويضات بسبب أضرار وقعت على أيدي قوات الأمن. حسب المحكمة العليا، فإن هذا الأمر يمس بصورة غير متناسبة بحقوق الإنسان للفلسطينيين، نظراً لأنه يستبعد "المسؤولية عن الضرر الناجم عن أي ضرر تسببت به قوات الأمن في منطقة النزاع، حتى بالنسبة للأعمال التي ارتكبت ليس على أيدي عمل حربي قامت به قوات الأمن". وثمة مثال آخر على كبح القوة في الضفة الغربية، وهو مطالبة المحكمة العليا بإخلاء جزء من المستوطنات التي بنيت على أراض فلسطينية، وحتى إلغاء قانون التسوية لسنة ٢٠٢٠ في أعقاب مس غير متناسب بالحق في المساواة والملكية للفلسطينيين في الضفة الغربية خلافاً لميثاق جنيف. إن مجرد قدرة الفلسطينيين على إسماع صوتهم في المحكمة، يشكل مقاربة حذرة لرؤساء الجهاز الأمني بخصوص ضرر غير ضروري وغير متناسب بحقوق الفلسطينيين. وإمكانية التوجه للمحكمة يشكل بالنسبة للفلسطينيين قناة بديلة للتعبير عن إحباطهم وطرح ادعاءاتهم، التي يمكن رؤيتها كعامل كابح للعنف.

- في النهاية: -

على طول أكثر من ٤٠ عاما خلقت قيادة المنطقة الوسطى التوازن الامني المطلوب، في المنطقة التي يعيش فيها مجموعات سكانية متعادية احداهما الى جانب الاخرى. هكذا ايضا منحت قيادة المنطقة الوسطى للمستوى السياسي مجالاً للمناورة ووقتاً، وحررته ليعمل في امور اخرى. تعمل قيادة المنطقة الوسطى بمهنية وتواجه بنجاعة من حين لآخر عصياناً مدنياً وانتفاضات شعبية وبالتزامن مع العمليات في الضفة الغربية. طوال السنين، ومن خلال تطور ادراكي، خلقت منظومة متوازنة وناجعة لمواجهة التحديات الخاصة الموجودة في هذا القطاع. وذلك على خلفية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني المعقد، والذي لا يوجد له اليوم حل يمكن رؤيته ونضوج لحل طويل المدى.

في هذا المقال نوقش عدد من القضايا التي تجعل المحافظة على الوضع الراهن في الضفة الغربية صعبة على ضوء اضعاف قيادة المنطقة الوسطى، وعلى رأسها نقل صلاحيات الادارة المدنية واخضاع حرس الحدود لوزير الامن الوطني. تختلف قيادة المنطقة الوسطى عن القيادات الاخرى للجيش الإسرائيلي بكونها مستقلة ولديها مجمل القدرات والصلاحيات للعمل في منطقة معينة مليئة بالسكان، من اجل الحفاظ على القانون والنظام وتوفير الأمن للسكان ولمن يمرون في هذه المنطقة. التوافق ما بين القوى، وفهم المسؤولية الشاملة واساليب ممارسة المسؤولية يخلق تفرداً يمكن ان يؤدي تفكيكه الى انخفاض جودة الاستجابة لتحديات السيطرة على الارض والعنف الفلسطيني. ان تآكل هذه الجودة يثير الأسف بصورة عامة وهو خطير ازاء الوضع الخاص الذي تقف امامه إسرائيل في هذه الساحة، في

الوقت الذي تقف فيه المنظومة الفلسطينية امام تغيير جذري على خلفية تعاقب الاجيال وصراع القوة في صفوف القيادة وتغيير متسارع جراء سياسة حكومة إسرائيل الحالية.

بالإضافة الى ذلك فإن زيادة مشروع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، والذي يضم اليوم أكثر من نصف مليون مستوطن، مع نقص الشرعية الدولية له ومع امكانية التصعيد الامني نتيجة للاحتكاك المتزايد والعداوة بين المجموعات السكانية، يصعّب بلورة حلول سياسية قابلة للعيش وتحافظ على الطابع الديمقراطي واليهودي لدولة إسرائيل. كل هذا على خلفية الإصلاح القضائي والذي من شأنه ان يقضي على الشرعية الدولية لإسرائيل في مواصلة المحافظة على الوضع القائم السياسي -الجغرافي في الضفة الغربية، وفي النهاية ان يقود الى انهائه، دون بديل ظاهر للعيان باستثناء تصعيد أمنى شديد.

إن مجمل الخطوات الفعلية والخطوات التي تلوح في الافق في هذا الوقت في اعقاب تطبيق توافقات مصدرها اعتبارات سياسية -ائتلافية من شأنه ان يلحق كارثة امنية بدولة إسرائيل، وفي الوقت ذاته أن يخلق أمامها تحديات سياسية ثقيلة.